

**محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**

**دراسة تطبيقية باستخدام نماذج الـ Panel Data**

د/ هانى محمد الدمرداش

د/ عماد محمد الليثى

## محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

### دراسة تطبيقية باستخدام نماذج الـ Panel Data

د/ هانى محمد الدمرداش<sup>١</sup>

د/ عماد محمد الليثي<sup>٢</sup>

#### ملخص البحث

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن نصيبها من إجمالي هذه الاستثمارات يُعد ضئيلاً جداً إذا ما قورن بمستوى إجمالي العالم أو دوله النامية أو مختلف مناطقه وتكتلاته الاقتصادية. وعلى هذا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٣. وتعتمد الدراسة على استخدام إختبارات جذور الوحدة للبيانات المقطعية المطولة Panel Unit Root Tests ونماذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model ونماذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model وإختبار السببية Causality Test الخاصة بالبيانات المقطعية المطولة Panel Data. وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات الأهم في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول هي: توافر البنية الأساسية الملائمة، انخفاض مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، واتساع حجم السوق.

<sup>١</sup> مدرس الاقتصاد بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة طنطا - - دكتوراه الاقتصاد من جامعة Newcastle بالإنجلترا.

<sup>٢</sup> باحث اقتصادي - دكتوراه في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة طنطا.

يُعد التدفق المباشر لرأس المال الأجنبي هو الآلية الاقتصادية من بين الآليات المتعددة التي تلجأ إليها الدول في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها. وترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة يمكن أن تؤدي إلى تعظيم الفائدة المرجوة منها، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة الإنتاج المحلي (بما قد يتضمنه ذلك من زيادة التصدير أيضاً) وزيادة فرص العمل المتاحة. ولا شك أن تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال الأجنبي قصير الأجل إنما يرجع أيضاً إلى أن الأخير يتجه إلى البورصات لتحقيق الربح السريع، مما قد يعد عنصراً غير آمن بالنسبة للدول المضيفة المتلقية لهذه الاستثمارات، حيث يُعرضها لمخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي.

### **مشكلة الدراسة:**

إذا قمنا بإلقاء الضوء على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية (التي تشملها الدراسة) في العقود الثلاثة المنقضية، يتبين لنا منذ الوهلة الأولى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قوانين الاستثمار، التي منحت العديد من الحوافز والإعفاءات والمزايا، التي تقارب إن لم تكن تتجاوز مثيلاتها في الدول النامية الأخرى، إلا أن نصيبها من إجمالي هذه الاستثمارات ما زال ضئيلاً جداً ليس فقط على مستوى إجمالي العالم أو دوله النامية، وإنما أيضاً فيما بين مختلف مناطقه وتكتلاته الاقتصادية المختلفة. وعلى هذا، فإن مشكلة الدراسة تكمن بصفة رئيسية في السؤال: ما هي محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؟

### **أهداف الدراسة وحدودها:**

تهدف الدراسة إلى بيان محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. وسوف تغطي الدراسة في معظم تحليلاتها الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٣، لمجموعة الدول العربية التي تشملها الدراسة والبالغ عددها أربع عشرة دولة هي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عُمان، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات (نظراً لتعذر الحصول على البيانات الخاصة بعدد من

الدول العربية هي: السودان، العراق، الصومال، موريتانيا، جيبوتي، اليمن، فلسطين، وجزر القمر).

### **منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة على منهج تحليلي أساساً يتضمن أكثر من أسلوب حسب مقتضيات البحث في أجزاء الدراسة المختلفة. فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي في توصيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استخدام التحليل المقارن في معظم أجزاء الدراسة، هذا بالإضافة إلى استخدام التحليل الإحصائي للبيانات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، تم استخدام إختبارات جذور الوحدة للبيانات المقطعية المطولة Panel Unit Root Tests ونماذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model ونماذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model وإختبار السببية Causality Test الخاصة بالبيانات المقطعية المطولة Panel Data، وذلك بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية عن الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٣، لمجموعة الدول العربية التي تشملها الدراسة.

### **خطة الدراسة:**

تتكون الدراسة، بالإضافة إلى المقدمة، من ستة أجزاء، هي كالاتي:  
الجزء الأول: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.  
الجزء الثاني: الدراسات التي تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.  
الجزء الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: الدراسات النظرية.  
الجزء الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: الدراسات التطبيقية.  
الجزء الخامس: توصيف النموذج القياسي للدراسة.  
الجزء السادس: نتائج الدراسة.

### **أولاً: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**

لقد سجلت مجموعة الدول العربية (التي تشملها الدراسة) تذبذباً واضحاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٣. وفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد UNCTAD)، وهو ما يوضحه الجدول رقم (١)، الذي يبين نصيب الدول العربية من إجمالي تدفقات

الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)، نجد أنه عند مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي إلى الدول العربية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٣ بإجمالي ما تدفق إلى الدول النامية خلال الفترة ذاتها، نجد أنها قد حصلت على تدفقات تراكمية بلغت (٦٣٧٦٨٥) مليون دولار في حين سجلت الدول النامية تدفقات تراكمية وصلت (٧٠٦٤٥٥٥) مليون دولار، وهو الأمر الذي يعنى أن الدول العربية قد حصلت فقط على ما نسبته (٩.٠٣) في المائة من مجموع ما حصلت عليه الدول النامية خلال هذه الفترة.

أما عند مقارنة التدفقات التراكمية للدول العربية بإجمالي التدفقات التراكمية على مستوى العالم خلال نفس الفترة، نجد أن نصيب الدول العربية من إجمالي هذه التدفقات ضئيل للغاية، حيث حصلت على ما نسبته (٣.١١) في المائة فقط من إجمالي التدفقات التراكمية على مستوى العالم. ولقد بلغ معدل ما حصلت عليه الدول العربية من تدفقات تراكمية خلال هذه الفترة (٢٦٥٧٠) مليون دولار سنوياً فقط مقارنة بـ (٢٩٤٣٥٧) مليون دولار سنوياً على مستوى الدول النامية، و(٨٥٣٤٣٦) مليون دولار سنوياً على مستوى العالم.

وإذا قمنا بمقارنة نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية خلال هذه الفترة بالمناطق المختلفة في العالم، وهو ما يوضحه أيضاً الجدول رقم (١)، نجد أنه في حين حصلت الدول العربية على إجمالي بلغ (٦٣٧٦٨٥) مليون دولار بمعدل بلغ (٢٦٥٧٠) مليون دولار سنوياً، حصلت دول الكاريبي على (٦٠١٦٠) مليون دولار فقط بمعدل بلغ (٢٥٠٧) مليون دولار سنوياً، وحصلت دول أمريكا اللاتينية على (١٢٥٦.٢٦) مليون دولار بمعدل بلغ (٥٢٣٣٤) مليون دولار سنوياً، وحصلت دول شرق آسيا على إجمالي تدفقات تراكمية بلغت (٢٥١١٧٨٧) مليون دولار بمعدل بلغ (١٠٤٦٥٨) مليون دولار سنوياً.

ومن الجدير بالملاحظة أن مجموعة الدول العربية قد تفوقت بجدارة فقط على مجموعة دول الكاريبي خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)، حيث بلغ نصيب الدول العربية ما يقرب من (١٠.٦) أمثال نصيب دول الكاريبي، في حين بلغ نصيبها (أي الدول

العربية) ما يقرب من (٥٠.٧٧) في المائة من نصيب دول أمريكا الجنوبية، وحوالي (٢٥.٣٩) في المائة من نصيب دول شرق آسيا خلال نفس الفترة.

### جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٣) بالمليون دولار

السنة	العالم	الدول العربية	الدول النامية	دول الكاريبي	دول أمريكا اللاتينية	دول شرق آسيا
١٩٩٠	204896	1437	34608	425	5042	9077
١٩٩١	154138	1947	39433	474	5444	8269
١٩٩٢	163007	3139	53407	539	10535	16760
١٩٩٣	220146	2979	75705	699	8047	36206
١٩٩٤	254906	3437	102387	855	14977	44116
١٩٩٥	341537	2890	117767	865	18613	47792
١٩٩٦	388737	4812	147072	641	32638	56856
١٩٩٧	481230	6551	185721	1628	49301	62509
١٩٩٨	692336	4734	176631	1812	52678	65645
١٩٩٩	1076313	4084	216179	2535	69630	79351
٢٠٠٠	1363215	5426	232216	2114	57061	111791
٢٠٠١	684071	8573	215594	2533	37834	86789
٢٠٠٢	591386	6362	166732	2192	27990	63764
٢٠٠٣	551993	13617	196308	2156	22685	79501
٢٠٠٤	682749	22815	264080	2515	36984	105751
٢٠٠٥	927402	44119	330178	2771	44074	123211
٢٠٠٦	1393034	66227	403881	3010	43575	132988
٢٠٠٧	1871702	76312	528536	3438	73292	161264
٢٠٠٨	1489732	91389	585647	7137	94249	186726
٢٠٠٩	1186513	77210	463637	3471	57740	163840
٢٠١٠	1328215	62656	579891	2979	96345	201825
٢٠١١	1564935	41320	639135	4445	127426	233878
٢٠١٢	1403115	46491	639022	6164	143881	212428
٢٠١٣	1467149	39158	670790	4764	125987	221450
<b>المجموع</b>	<b>20482458</b>	<b>637685</b>	<b>7064555</b>	<b>60160</b>	<b>1256026</b>	<b>2511787</b>
<b>المتوسط</b>	602425	18756	207781	1769	36942	73876

Source: UNCTAD, World Investment Report Database, 2015.

وفيما يتعلق بترتيب مجموعة الدول العربية (التي تشملها الدراسة) من حيث النصيب النسبي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي كل منها خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٣، كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، نجد أن المملكة العربية السعودية قد تصدرت الدول العربية باستحواذها على تدفقات تراكمية خلال هذه الفترة بلغت (٢٢٧١١٢.٢) مليون دولار وما نسبته (٣٣.٧٦) في المائة من إجمالي التدفقات التراكمية وبمتوسط قدره (٦٦٧٩.٧٧١) مليون دولار سنوياً خلال الفترة ذاتها، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو (١٠٥١٨٣.٨) مليون دولار وما نسبته (١٥.٦٤) في المائة، وبمتوسط قدره (٣٠٩٣.٦٤٢) مليون دولار سنوياً. وهو الأمر الذي يعنى أن دولتين عربيتين فقط قد استحوذتا على أكثر من (٤٩) في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٢) ترتيب الدول العربية وفقاً لنصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق (١٩٨٠ - ٢٠١٣)

الدولة	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي المتدفق (مليون دولار)	متوسط الفترة (مليون دولار)	الترتيب عربياً
السعودية	227112.2	6679.771	١
الإمارات	105183.8	3093.642	٢
مصر	80757.06	2375.208	٣
لبنان	44516.3	1309.303	٤
المغرب	34673.94	1019.822	٥
قطر	32350.58	951.4877	٦
الجزائر	26469.39	778.5116	٧
تونس	24832.06	730.3547	٨
الأردن	24015.97	706.3522	٩
عمان	18142.2	533.594	١٠
البحرين	17651.2	519.1528	١١
ليبيا	15441.4	454.1587	١٢
الكويت	10871.83	319.7597	١٣
سوريا	10658.61	313.4887	١٤

Source: UNCTAD, World Investment Report Database, 2014.

## ثانياً: الدراسات التي تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، نتناول منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

### دراسة Lall Sanjaya and Paul Streeten<sup>(١)</sup>:

تتناول هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل القومي، باستخدام تحليل التكلفة-العائد، في ثمان وثمانين مشروعاً من المشروعات المملوكة محلياً وأجانباً في ست دول من دول منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). وتوصلت الدراسة إلى أنه في حوالي ثلثي هذه المشروعات، كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً إيجابية صافية على الرفاهية الاقتصادية القومية، وأن العامل الرئيسي المحدد للأثار السلبية على الدخل القومي في بقية المشروعات كان هو مدى (نطاق) الحماية الفعالة الممنوحة للمشروعات.

### دراسة Blomstrom Magnus and Hakan Persson<sup>(٢)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بالتحقق من الآثار الجانبية (الإضافية) Spillover Effects للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة المكسيك. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأجنبية (متعدية الجنسية) قد ساعدت الدول النامية على الدخول إلى الأسواق العالمية، وذلك من خلال ربطها بالمشترين النهائيين خارج أوطانهم.

### دراسة Encarnation Dennis and Louis Wells<sup>(٣)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بتحليل مدى مساهمة خمسين مشروعاً من المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل القومي، بأسعار السوق العالمية، مطروحاً منه التكاليف في الاقتصاد القومي. وتوصلت الدراسة، اعتماداً على الافتراضات التي صاغتها، إلى أن غالبية هذه المشروعات (ما بين ٥٥% إلى ٧٥% منها) أدت إلى زيادة الدخل القومي، في حين أدت الأقلية الباقية من هذه المشروعات (ما بين ٢٥% إلى ٤٥% منها)، على الرغم

(١) Lall Sanjaya and Paul Streeten, Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries, Boulder, Colorado: Westview Press, 1977.

(٢) Blomstrom Magnus and Hakan Persson, Foreign Investment. And Spillover Efficiency in an Underdeveloped Economy: Evidence from Mexican Manufacturing Industry, World Development, 11 (6), 1983.

(٣) Encarnation Dennis and Louis T. Wells, Investing in development: New Roles for Private Capital? In Theodore Moran (ed.), Washington DC: Overseas Development Council, 1986.



من ربحية المستثمر، إلى خفض الدخل القومي، وبصفة أساسية كنتيجة لوجود القيود والحواجز الحمائية.

#### دراسة Blomstrom Magnus<sup>(١)</sup>:

تتناول هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى تنافسية الصادرات في أمريكا اللاتينية. وأوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء التصديري للشركات الداخلية في أمريكا اللاتينية.

#### دراسة Biggs Tyler, M. Shah, and P. Srivastava<sup>(٢)</sup>:

تقوم بدراسة دالة الإنتاج للشركات الصناعية في ثلاث دول إفريقية هي: غانا، كينيا، وزيمبابوي في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من الملكية الأجنبية ونقل التكنولوجيا كانا لهما أثراً معنوياً على كفاءة الشركات الصناعية في هذه الدول، حيث أديا إلى زيادة القيمة المضافة بـ (٣٠%) للعينة كلها، وبأكثر من (٦٠%) في غانا.

#### دراسة Graham Edward<sup>(٣)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بعمل مسح شامل للأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الاقتصادية له، على كل من مستوى الدول المضيفة (المتلقية للاستثمار) والدول المستثمرة (التي يُطلق عليها الدول الأم). وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له أثراً اقتصادياً إيجابية وسلبية على الدول المضيفة. وتكمن الآثار الإيجابية في انتقال التكنولوجيا وبعض الأصول المعنوية (غير الملموسة) الأخرى، والتي تؤدي إلى زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية، بينما يمكن أن تنشأ الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر إما من السيطرة المتزايدة للشركات الأجنبية الكبرى على الأسواق وسعيها المشترك للحصول على أرباح طائلة، أو من تدخل هذه الشركات في الشؤون السياسية

(١) Blomstrom Magnus, Transnational Corporations and Manufacturing Exports From Developing Countries, New York: United Nations Center on Transnational Corporations, 1990.

(٢) Biggs Tyler, Manju Shah, and Pradeep Srivastava, Technological Capabilities and Learning in African Enterprises, World Bank Technical Paper 288 (African Technical Department Series), Washington DC: World Bank, 1995.

(٣) Graham Edward H., Foreign Direct Investment in the World Economy, IMF Working Paper WP/95/59, Washington DC: International Monetary Fund, 1995.

المحلية. ومع كل، فقد توصل البحث التطبيقي إلى أن الدليل على وجود الآثار الاقتصادية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر هو دليل غير مقنع وغير حاسم، في حين أن الدليل على وجود الآثار الاقتصادية الإيجابية هو دليل ساحق.

دراسة **Feenstra Robert and Gordon Hanson** <sup>(١)</sup>:

تتناول هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب العمل الماهر في الأجور الكلية في المكسيك خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٨. وتوصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالطلب على العمل الماهر، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر مسؤولاً عن أكثر من (٥٠) في المائة من الزيادة في نصيب العمل الماهر من الأجور الكلية في نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين.

دراسة **Blomstrom Magnus and Ari Kokko** <sup>(٢)</sup>:

تتناول هذه الدراسة آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة (المتلقية للاستثمار). وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دوراً كبيراً في نمو كل من الإنتاجية والصادرات في الدول المضيفة. كما أكدت الدراسة على أن كل من خصائص الصناعة في الدولة المضيفة وبيئة السياسات الاقتصادية، يعدان من أهم محددات الاستفادة الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة **Chuhan P., Gabriel P., and H. Popper** <sup>(٣)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بدراسة سلوك تدفقات رؤوس الأموال الدولية في خمس عشرة دولة نامية وصناعية، باستخدام تحليل تطبيقي لأربعة عناصر رئيسية لتدفقات رأس المال الدولي. وخلصت الدراسة إلى أن سلوك الاستثمار قصير الأجل يبدو حساساً للتغيرات في

---

<sup>(١)</sup> Feenstra Robert C. and Gordon H. Hanson, Foreign Direct Investment and relative Wages: Evidence from Mexico's Maquiladoras, NBER Working Paper 5122, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1995.

<sup>(٢)</sup> Blomstrom Magnus and Ari Kokko, The Impact of Foreign Direct Investment on Host Countries: A Review of the Empirical Evidence, Policy Research Working Paper 1745, Washington DC: World Bank, 1996.

<sup>(٣)</sup> Chuhan Punam, Gabriel Perez-Quiros, and Helen Popper, International Capital Flows: Do Short-term Investment and Direct Investment Differ? Policy Research Working Paper 1669, Washington DC: World Bank, 1996.

كل الأنواع الأخرى لتدفقات رأس المال الدولي، في حين أن سلوك الاستثمار المباشر يبدي عدم حساسية لمثل هذه التغيرات.

#### دراسة Barrel Ray and Nigel Pain<sup>(١)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بتقدير آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الكفاءة في كل من المملكة المتحدة وألمانيا الغربية. وتوصلت الدراسة إلى أن كل زيادة مقدارها (١) في المائة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق، قد أدت إلى زيادة في كفاءة العمل مقدارها (٠.٢٧) في المائة خلال الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٩٥ في ألمانيا الغربية، و(٠.٢٦) في المائة في المملكة المتحدة (القطاع الصناعي فقط). كما أوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى المملكة المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٥ قد أدى إلى زيادة الناتج الصناعي بـ (١٢.٥) في المائة، وهو ما يمثل (٣٠) في المائة من النمو في القطاع الصناعي بالمملكة المتحدة خلال فترة العشر سنوات التي تضمنتها الدراسة.

#### دراسة Mody Ashoka and Fang-Yi Wang<sup>(٢)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بدراسة محددات النمو الصناعي في الأقاليم الساحلية الصينية، مستخدمة بيانات عن الناتج من (٢٣) قطاع صناعي في سبعة أقاليم ساحلية خلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثيراً قوياً على النمو خاصة في الأجل القصير، حيث أن زيادة مقدارها (١٠%) في الاستثمار الأجنبي المباشر تستطيع أن تزيد معدل النمو بمقدار (١%)، وفي الأجل الطويل، تؤكد الدراسة على أن المتغيرات مثل مستوى التعليم والبنية التحتية تعد عوامل حاسمة في النمو.

(١) Barrel Ray and Nigel Pain, Foreign Direct Investment, Technological Change, Economic Growth within Europe, The Economic Journal, 107: (1770-1786), 1997.

(٢) Mody Ashoka and Fang-Yi Wang, Determinants of Industrial Growth in Coastal China, 1986-89, The World Bank Economic Review, 1(2): 293-325, 1997.

### دراسة Ramachandran V. and Manju Shah (٣):

تقدم هذه الدراسة تحليلاً إحصائياً (اقتصاد قياسي) لقياس أثر الملكية الأجنبية على القيمة المضافة للمشروعات في دول إفريقيا جنوب الصحراء، اعتماداً على بيانات على مستوى المشروعات في غانا وكينيا وزيمبابوي. وتوصلت الدراسة إلى أن متغير الملكية الأجنبية يكون غير معنوي عندما يُوضع في النموذج على أنه متغير صوري، أو كمقياس للملكية الأجنبية الصغيرة، ويكون ضعيف المعنوية عندما يُوضع كمتغير مستمر، في حين يكون معنوياً في كل من الدول الثلاثة عندما يكون مقياساً للملكية الأجنبية الكبيرة، حيث تؤدي الملكية الأجنبية الكبيرة، التي تكون أكبر من (٥٥%)، إلى زيادة القيمة المضافة للمشروع. فالشركات الأجنبية ذات النصيب الأكبر في الملكية، تكون أكثر رغبة واستعداداً في نقل التكنولوجيا المعززة للإنتاجية. وعلى هذا، توصي الدراسة بأنه قد يكون من المفيد دعم سياسات الباب المفتوح، التي تسمح بتملك المستثمرين الأجانب النصيب الأكبر في القطاع الصناعي في إفريقيا.

### دراسة Hong Kyttack (١):

تتناول هذه الدراسة بالتحليل مدى مساهمة الأنواع المختلفة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في النمو الاقتصادي في الصناعات الكورية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٠. وقد أوضحت نتائج الدراسة مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دولة كوريا، حيث شكل الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي (٢٠) في المائة من النمو الصناعي، على الرغم من انخفاض مستوياته خلال الفترة المذكورة، وتفضيل نظام التراخيص التكنولوجية.

### دراسة Brimble Peter and James Sherman (٢):

تقوم هذه الدراسة بتحليل كل من المؤشرات الاقتصادية الكلية (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدلات البطالة، وآثار المضاعف)، ودراسات الحالة على المستوى

(٣) Ramachandran Vijaya and Manju Kedia Shah, The Effects of Foreign Ownership in Africa: Evidence from Ghana, Kenya and Zimbabwe, RPED Paper No. 81, Washington DC: World Bank, 1997.

(١) Hong Kyttack, Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970 -1990, Journal of Economic Development, 22(1), 1997.

(٢) Brimble Peter and James Sherman, The Broader Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Development in Thailand: Corporate Responses, Paper Presented for High Level Roundtable on FDI and its Impact on Poverty Alleviation, December 1998.

الجزئي، لبيان مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دولة تايلاند. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى إلى زيادة مستوى التوظيف الكلي في القطاع الصناعي إلى (١٧) في المائة، بعد أن كان لا يتعدى (٨) في المائة في منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى أيضاً إلى زيادة نصيب المقاطعات الفقيرة، البعيدة جداً عن العاصمة بانكوك، من جيل العمالة الجديد.

#### دراسة Djankoy Simeon and B. Hoekman<sup>(١)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية في المؤسسات في جمهورية التشيك، وذلك باستخدام تحليل انحدار لبيانات (١٧٣) مؤسسة مملوكة لأجانب (مشروعات مشتركة أو استثمار أجنبي مباشر) خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦. ولقد توصلت الدراسة إلى أن نمو معامل الإنتاجية الكلي يكون أعلى في المؤسسات المملوكة بالمشاركة مع أجانب؛ حيث تأتي المؤسسات ذات الملكية الأجنبية في المقدمة بأعلى معدل نمو في الإنتاجية، تليها المؤسسات ذات الملكية المشتركة، في حين تأتي المؤسسات بدون مشاركة أجنبية في القاع وذلك بحصولها على أقل معدلات نمو في الإنتاجية.

#### دراسة Sun Haishun<sup>(٢)</sup>:

تقوم بدراسة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٦. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دوراً كبيراً في تعزيز وزيادة النمو الاقتصادي في الصين عن طريق: الإسهام في التكوين الرأسمالي المحلي، وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمالة جديدة. هذا بالإضافة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين قد اتجهت إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية لتخصيص الموارد في القطاعات المحلية الصينية عن طريق: نقل التكنولوجيا، ترويج الصادرات، وتسهيل تدفق العمل ورأس المال فيما بين الأقاليم والقطاعات الصينية. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسة أيضاً إلى أن تدفقات الاستثمار

<sup>(١)</sup> Djankoy Simeon and Bernard Hoekman, Foreign Investment and Productivity Growth in Czech Enterprises, Policy Research Working Paper 2115, Washington DC: World Bank, 1998.

<sup>(٢)</sup> Sun Haishun, Macro-economic Impact of Foreign Direct Investment in China (1979 - 1996), 1998.

الأجنبي المباشر إلى الصين كان لها بعض الآثار الجانبية السلبية مثل: زيادة التلوث البيئي، زيادة الفوارق الاقتصادية فيما بين الأقاليم نتيجة التفاوت في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أسعار التحويل، وتشجيع ما يُسمى بالرحلات الانكفائية Round-tripping لرؤوس أموال الشركات المحلية الصينية (حيث تقوم الشركات بإرسال الأموال إلى خارج الصين كي تستعيدها مرة أخرى في شكل استثمار أجنبي مباشر، ومن ثم تتمتع بالمزايا المالية المختلفة والحوافز الأخرى التي تمنحها الحكومة الصينية).

دراسة **Borenzstein E., Jose D. and J. Lee** (1):

تقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مستخدمة في ذلك أسلوب تحليل الانحدار لبيانات عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى (٦٩) دولة نامية، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٩. وقد أوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أداة هامة لنشر التكنولوجيا، التي أسهمت بدورها، نسبياً، في زيادة النمو الاقتصادي عما أسهم به الاستثمار المحلي، وأن هذه النتيجة تعد صحيحة فقط في حالة وجود بعض الرصيد الأولي من رأس المال البشري. كما خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى إلى زيادة الاستثمار الكلي بأكثر من واحد مقابل واحد، وهو الأمر الذي يعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر مكملاً للاستثمار المحلي وليس بديلاً له.

دراسة **Bende N. Anthony** (2):

تدرس ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى إلى آثار جانبية، قادت بدورها إلى النمو الاقتصادي في خمسة اقتصادات من اقتصادات دول تكتل الآسيان، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤. كما تقدم الدراسة أيضاً استعراضاً للأدبيات النظرية والتطبيقية في: البطالة، التكوين الرأسمالي البشري، تحويل التكنولوجيا، والنمو. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد عزز من النمو الاقتصادي من خلال تأثيره، بصفة أساسية، على: تدريب قوة العمل، تنمية المهارات وتحديثها، تحويل

(1) Borenzstein Eduardo, Jose De Gregorio and Jong-Wha Lee, How does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? Journal of International Economics, 45: 115 - 135, 1998,

(2) Bende N. Anthony, A Static Analysis of the Impact of FDI on the Host Developing Countries' Economic Growth: A Case for the ASEAN-5 Economies, Paper Presented at the ESRC Conference "Finance and Development", Birmingham, UK, September 7-8, Mimeo, 1998.

التكنولوجيا، التجارة الخارجية، والتعلم عن طريق الممارسة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر قدم الحوافز لتحسين المهارات البشرية، وأن الحكومات قد لعبت دوراً هاماً في عملية تحسين جودة المهارات البشرية من خلال القنوات الرسمية.

#### دراسة Moran Theodore<sup>(٣)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى الحاجة إلى برنامج عمل من قبل الحكومات في الدول المضيفة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. وتقوم الدراسة باستعراض ثلاث مجموعات منفصلة لتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، تغطي (١٨٣) مشروعاً في (٣٠) دولة خلال أكثر من خمسة عشر عاماً. ولقد أوضحت النتائج أن غالبية هذه المشروعات (٥٥% - ٧٥%) كان لها تأثيراً إيجابياً على الدخل القومي في الدول المضيفة، في حين أن الأقلية من هذه المشروعات (٢٥% - ٤٥%) كان لها تأثيراً سلبياً واضحاً على الرفاهية الاقتصادية في الدول المضيفة، وأن هذا التفاوت فيما بين الآثار الإيجابية والسلبية يُعزى إلى متغيرات السياسة التي تتحكم فيها سلطات الدولة المضيفة. وتوصى الدراسة بضرورة اتخاذ سياسات جديدة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تستلزم تجنب استخدام متطلبات المكون المحلي، والمشروعات المشتركة، والتراخيص التكنولوجية.

#### دراسة Stiglitz Joseph<sup>(١)</sup>:

تناقش هذه الدراسة الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة، من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، بالقضايا المتعلقة بالصحة والتعليم ومعدلات الأمية وأهمية الأمن الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية والمساواة والتنمية المستدامة. وأوضحت الدراسة أن من صالح الدول النامية أن تنخرط وتندمج تماماً في الاقتصاد العالمي، من خلال الانفتاح على التجارة ومن خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه كلاهما في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية. حيث أكدت الدراسة على أن الانفتاح على التجارة يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية تجاه الأنشطة الإنتاجية التي

(٣) Moran Theodore, Foreign Direct Investment and Development, Washington DC: Institute for International Economics, 1998.

(١) Stiglitz Joseph, Towards a New Paradigm of Development: Strategies, Policies, and Processes, Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva, October 19, 1998.

تتمتع بميزات نسبية أفضل، وكذلك سهولة الحصول على مدخلات إنتاج جديدة و سلع وسيطة أقل سعراً أو أعلى جودة.

كما أكدت أيضاً على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار المحلي وتحسين الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاج المحلي ودفع التصدير وزيادة فرص العمل المتاحة، مبرزة في الوقت نفسه مخاطر رأس المال الأجنبي قصير الأجل الذي يتسم بالتقلب لميله إلى تحقيق الربح السريع، وذلك في إشارة إلى الأزمات المالية التي حدثت في النصف الأخير من عقد التسعينات في القرن العشرين.

دراسة De Melo Luiz<sup>(1)</sup>:

تختبر هذه الفرضية العوائد المتزايدة نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادات خمس دول من أمريكا اللاتينية (البرازيل، المكسيك، فنزويلا، شيلي، وكولومبيا)، والتي استأثرت بغالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة أمريكا اللاتينية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩١. وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهي السببية يعتمد على النظام التجاري السائد في اقتصاد الدولة المتلقية للاستثمارات الأجنبية، والذي يتفاوت من إحلال الواردات إلى ترويج الصادرات. كما توصلت إلى أن أداء كل من متغيرات أداء الاقتصاد المفتوح (على سبيل المثال: معدلات التبادل الدولي، الدين الخارجي، .. الخ) ومتغيرات السياسة المحلية، تؤثر على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

دراسة Kaminski Bartlomiej<sup>(2)</sup>:

تحلل هذه الدراسة العوامل التي قد أسهمت في التغيير الهيكلي في صادرات دولة المجر إلى الاتحاد الأوروبي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. وأوضحت الدراسة

(1) De Melo Luiz R., Foreign Direct Investment-led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, Oxford Economic Papers, 51(1), 1999.

(2) Kaminski Bartlomiej, Hungary's International into European Union Markets: Production and Trade Restructuring, Policy Research Working Paper 2135, Washington DC: World Bank, 1999.



أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دوراً كبيراً في تغيير هيكل صادرات المجر إلى الإتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٤، من تصدير منتجات الموارد الطبيعية والمنتجات كثيفة العمل غير، إلى تصدير المنتجات التكنولوجية والمنتجات كثيفة رأس المال. وتعكس إعادة الهيكلة هذه ظهور جيل ثان من الشركات، المملوكة في الغالب لأجانب، والتي تتميز بالتوجه التصديري. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن دولة المجر تعد واحدة من الاقتصادات الانتقالية الأكثر نجاحاً، وذلك بسبب انفتاحها على الاستثمار من البداية، ففي خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧، استأثرت المجر وحدها بما يقرب من نصف رأس المال الأجنبي المباشر المستثمر في وسط أوروبا.

#### دراسة Thomsen Stephen<sup>(١)</sup>:

تتناول هذه الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، وتايلاند. وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان عاملاً رئيسياً، بدرجات متفاوتة، في قيادة ما يُطلق عليه النمو عن طريق التصدير في الدول محل الدراسة، وأن الشركات الأجنبية قد لعبت دوراً رائداً في القطاعات الاقتصادية المختلفة محققة أسرع معدلات للنمو (ويعد قطاع الإلكترونيات خير مثال على ذلك)، وأنه في كل الدول محل الدراسة قد تضمنت استراتيجيات التنمية نهجاً انتقائياً لتشجيع وتعزيز الاستثمار، وأنه على الرغم من الانفتاح الجزئي قد سمح للشركات الأجنبية أن تسهم في تسريع عملية النمو عن طريق التصدير إلا أنه، في حالات عديدة، لم تنمو القدرات الداخلية في قطاع التصدير على نحو كاف يسمح بتحقيق تنمية مستدامة. وتفتوح الدراسة معاملة أكثر توازناً مع المستثمرين الأجانب، والتي تسمح للشركات الأجنبية بلعب دوراً كبيراً في الاقتصادات المحلية للدول المضيفة.

<sup>(١)</sup> Thomsen Stephen, Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment Policies in Development, Working Papers on International Investment, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, 1999.

دراسة <sup>(٢)</sup> Chuang Yih-Chyi and Chi-Mei Lin :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة (نوعية) العمل وهيكل السوق وأداء الصادرات، وكذلك أثر البحث والتطوير على الإنتاجية، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لبيانات عن (٨٨٦٤) مؤسسة صناعية في دولة تايوان. وقد أوضحت الدراسة وجود التأثير الإيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبحث والتطوير، حيث أن زيادة مقدارها واحد في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة تؤدي إلى زيادة تتراوح ما بين (١.٤) في المائة إلى (١.٨٨) في المائة في إنتاجية المؤسسات المحلية، في حين أن زيادة مقدارها نقطة واحدة في المائة في الإنفاق على البحث والتطوير في القطاع الصناعي تؤدي إلى زيادة تتراوح ما بين (١٩.١) في المائة إلى (٤١.٧) في المائة في إنتاجية المؤسسات المحلية.

دراسة <sup>(١)</sup> Aiken Brian and Ann Harrison :

تستخدم هذه الدراسة أسلوب تحليل انحدار لما يزيد على (٤٠٠٠) شركة فنزويلية خلال الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٩، للتحقق من آثار الارتباط الأمامي والخلفي والآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الصناعة. وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في الملكية الأجنبية ترتبط بالانخفاض في إنتاجية الشركات الكبرى المملوكة محلياً على نحو كلي في نفس الصناعة، حيث تميل الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في القطاعات والشركات والمؤسسات الأكثر إنتاجية، وأن المنافع التي تحققت من الاستثمار الأجنبي المباشر قد تمت عن طريق المشروعات المشتركة، وأنه بالنسبة للشركات المحلية الصغيرة (أقل من خمسين عاملاً) في نفس الصناعة تؤدي الزيادة في المشاركة الأجنبية إلى زيادة الإنتاجية نتيجة لآثار الارتباط والآثار الجانبية. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن ناتج الشركات المملوكة محلياً ينخفض استجابة للزيادة في النصيب الأجنبي، فإذا ما زاد المستثمرون الأجانب من مبيعاتهم الكلية في صناعة ما بنسبة مقدارها (١٠) في المائة، فإن ناتج الشركات المحلية سينخفض بنسبة مقدارها (١٢.٥٨) في المائة، وهو ما

<sup>(١)</sup> Chuang Yih-Chyi and Chi-Mei Lin, Foreign Direct Investment, R & D and Spillover Efficiency: Evidence From Taiwan's Manufacturing Firms, The Journal of Development Studies, 35(4), 1999.

<sup>(٢)</sup> Aiken Brian and Ann Harrison, Do Domestic Firms Benefit From Foreign Direct Investment? The American Economic Review, 89(3), 1999.

يعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خفض إنتاجية الشركات المحلية في الأجل القصير، وذلك بإجبارها على التقلص نتيجة ارتفاع تكاليفها المتوسطة.

دراسة **Markusen James and A. Venables** <sup>(٢)</sup>:

تتناول هذه الدراسة كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية الاقتصادية في الدول المضيفة. وقد أكدت نتائج الدراسة على أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على إنتاجية الشركات المحلية وعلى ميلها للتصدير. كما أوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون عاملاً مُحفزاً لتنمية الصناعات المحلية على النحو الذي حدث في دولة تايوان، حيث خلقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة طلباً من الموردين المحليين وزادت من الجودة والإنتاجية ونوعت المنتجات (على سبيل المثال، الكمبيوترات الشخصية، الدراجات، .. الخ).

دراسة **Markusen J., Thomas R. and D. Tarr** <sup>(١)</sup>:

تتناول هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات (الاستثمارات الإدارية والهندسية) على شركات الدول المضيفة. وقد أوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات يمكن أن يمد الشركات المحلية بمنافع جوهرية وحقيقية من المعرفة المتخصصة، التي ستكون مكلفة جداً سواء من حيث الوقت أو الأموال بالنسبة لهذه الشركات، إذا ما أخذت على عاتقها فعل ذلك. وأوضحت الدراسة أيضاً أن تحرير القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر (خاصة في إنتاج الخدمات) له تأثير إيجابي قوي على الدخل والرفاهية في الدول المضيفة.

دراسة **Chan Vei-Lin** <sup>(٢)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بتقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، واختبار اتجاه السببية في القطاع الصناعي بدولة تايوان خلال الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٩٦. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد اتجاه علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي

<sup>(١)</sup> Markusen James and Anthony Venables, Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European Economic Review (43), 1999.

<sup>(٢)</sup> Markusen James, Thomas Rutherford and David Tarr, Foreign Direct Investment in Services and the Domestic Market for Expertise, Policy Research Working Paper (2413), Washington DC: World Bank, 2000.

<sup>(٣)</sup> Chan Vei-Lin, FDI and Economic Growth in Taiwan's Manufacturing Industries, In Takatoshi Itoh and Anne Krueger, "The Role of Foreign Direct Investment in East Asian Economic Development", Chicago and London: Chicago University Press, 2000.

المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين التكنولوجيا، وهو الأمر الذي يتوافق مع نظرية النمو الداخلي بالاعتماد على البحث والتطوير.

#### دراسة Kim June-Dond and Sang-In Hwang<sup>(٢)</sup>:

تتناول هذه الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في دولة كوريا الجنوبية، حيث تقوم بدراسة أثره على الإنتاجية باستخدام بيانات تجميعية عن ست صناعات كورية (الغذاء، النسيج والملابس، الكيماويات/البترول، المعادن، الآلات، والإلكترونيات) خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٦. وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن نتائج دراسات الحالة قد أكدت على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية في كوريا من خلال نشر العمال والمديرين المهرة، وكذلك من خلال التوجيه الفني للمقاولين الفرعيين (من الباطن)، إلا أن نتائج تقدير النموذج أظهرت أن أثره على الإنتاجية إيجابي لكنه غير معنوي إحصائياً.

#### دراسة Stiglitz Joseph<sup>(١)</sup>:

تستعرض هذه الدراسة الحجج حول تحرير أسواق رأس المال، وتؤكد على أهمية التدخل في حالة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له آثاراً إيجابية على الدول المضيفة فقط، وإنما ما يتمتع به أيضاً من مزايا مقابل تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل (من حيث الاستقرار وعدم التقلب)، ففي حالة دول شرق آسيا، على سبيل المثال، بلغت تدفقات رؤوس الأموال المرتدة ما يقرب من (١٠٥) بليون دولار أمريكي خلال ١٩٩٦/١٩٩٧، وهو ما يمثل أكثر من (١٠) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات مجتمعة.

#### ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: الدراسات النظرية

توجد العديد من الأدبيات النظرية التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أرجعت هذا الاستثمار إلى تعظيم معدل العائد من رؤوس الأموال المستثمرة، أو إلى

<sup>(٢)</sup> Kim June-Dond and Sang-In Hwang, The Role of FDI in Korea's Economic Development, In Takatoshi Itoh and Anne Krueger, "The Role of Foreign Direct Investment in East Asian Economic Development", Chicago and London: Chicago University Press, 2000.

<sup>(١)</sup> Stiglitz Joseph, Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability, World Development, 28(6), 2000.

توزيع المخاطر، أو إلى تدويل الإنتاج، أو إلى الاستفادة من المميزات الاحتكارية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، أو إلى أنه مرحلة من مراحل تطور المشروع نفسه كما في نظرية دورة المنتج، أو إلى توليفة مما سبق كما في النظرية الانتقائية للإنتاج الدولي. وفيما يلي نتناول هذه النظريات بشيء من الإيجاز على النحو التالي:

### النظرية التقليدية (معدل العائد Rate of Return):

على الرغم من أن الدراسات النظرية الأولى التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع إلى "آدم سميث" Adam Smith، "ستيوارت ميل" Stuart Mill، و"تورينز" Torrens، إلا أن "أولين" Ohlin هو أول من قدم هذا الموضوع في عام ١٩٣٣<sup>(١)</sup>. ووفقاً لـ "أولين"، فإن المحرك والمحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو إمكانية تحقيق معدلات أرباح عالية في الأسواق النامية، وكذلك إمكانية تمويل هذه الاستثمارات بمعدلات فائدة أقل نسبياً في الدول المضيفة. كما توجد محددات أخرى هي ضرورة التغلب على الحواجز والقيود التجارية، وتأمين مصادر المواد الخام.

### نظرية الميزة الاحتكارية Monopolistic Advantage:

لقد ظهر النموذج الاحتكاري في دراسة "هايمر" Hymer للشركات متعددة الجنسيات في عام ١٩٦٠<sup>(٢)</sup>. ووفقاً لـ "هايمر"، إذا كانت الشركات متعددة الجنسية تقدر على منافسة الشركات المحلية، التي تتوافر لديها معلومات جيدة عن السوق والبيئة المحلية في الدول المضيفة، إنما يكون ذلك بسبب أن الشركات متعددة الجنسية تمتلك قدرات ومميزات منها: المنافسة غير الكاملة (على سبيل المثال، كنتيجة لتمييز المنتجات)، انخفاض تكلفة الوحدة بسبب اقتصاديات الحجم الكبير، التدخل الحكومي (على سبيل المثال، القيود على الواردات)، والقدرات التكنولوجية والإدارية والمهارات التسويقية التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسية. وباستحواذ هذه الشركات على تلك المميزات والقدرات، ستفضل إمداد السوق الأجنبي (في الدول النامية) بالاستثمار الأجنبي المباشر وليس (بطريقة مباشرة)

(١) Marcelo Braga Nonnemberg and Mario Jorge Cardoso de Mendonça, The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, 2005. P. 3.

(٢) Hymer S., The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment, MIT Press, 1976.

Kim W. and E. Lyn, Foreign Direct Investment Theories, Entry Barriers, and Reverse Investments in U.S. Manufacturing Industries, Journal of International Business Studies, Summer 1987.

عن طريق الصادرات. كما قدم "كيندلبرجر" Kindleberger في عام ١٩٦٩ تعديلاً طفيفاً لتحليل "هايمر"<sup>(٣)</sup>، فبدلاً من أن سلوك الشركات متعددة الجنسية هو الذي يحدد هيكل السوق، نجد أن هيكل السوق - المنافسة الاحتكارية- هو الذي سيحدد سلوك الشركات عن طريق تدويل إنتاجها.

وتم تطوير تحليل مشابه لما سبق على يد "كافس" Caves في عام ١٩٧١<sup>(٤)</sup>، فيه أن هيكل السوق هو الذي يُملئ سلوك الشركات متعددة الجنسية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تحدث بالدرجة الأولى في القطاعات التي تتميز وتتصف باحتكارات الفلّة، فإذا كان هناك تمييزاً للمنتجات، قد تحدث الاستثمارات الأفقية في نفس القطاع، أما إذا لم يكن هناك تمييزاً للمنتجات، ستحدث الاستثمارات الرأسية في قطاعات بعيداً عن الحلقة الإنتاجية للشركات Behind in the Productive Chain of Firms. ويرى "كافس" أيضاً أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً كبيراً بالقيود التجارية، كطريقة لتجنب النقص في الإمدادات Supplies، أو كطريقة لفرض قيود على الشركات الجديدة في السوق الخارجي.

### نظرية توزيع المخاطر Risk Diversification:

ترتكز هذه النظرية على فكرة توزيع المخاطر كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام ١٩٧٥، قام "كوهين"<sup>(١)</sup> بتناول أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج بغرض تعظيم أرباحها عن طريق تقليل حجم المخاطر التي تواجهها، وذلك من خلال توزيع الأنشطة الاستثمارية في دول متعددة وبيئات استثمارية مختلفة.

### نظرية تدويل الإنتاج Internalization Theory:

تقوم هذه النظرية أساساً على فكرة تدويل تكاليف الانتقال Transaction Costs عند دراستها لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد تم تطوير هذه الفكرة على يد كل من

<sup>(٣)</sup> Kindleberger C., American Business Abroad: Six Lectures on Direct Investment, New Heaven: Yale University Press, 1969.

<sup>(٤)</sup> Caves R., International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment, *Economica*, Vol. 38, February 1971.

<sup>(١)</sup> Bennett R., International Business, Pitman Publishing, 1996 and 1999.

"بيكلي وكاسون" Buckley and Casson في عام ١٩٧٦<sup>(٢)</sup>، انطلاقاً من فكرة أن أسواق المنتجات الوسيطة غير كاملة Imperfect وذات تكاليف انتقال أعلى عندما تُدار بشركات مختلفة، أما إذا تكاملت هذه الأسواق بواسطة الشركات متعددة الجنسية، فستقل هذه التكاليف إلى الحد الأدنى. وترتكز نظرية تدويل الإنتاج على سوق المنتج الوسيط وتكوين شبكات الإنتاج الدولي. وفي هذا الصدد، يكون أمام الشركة اتخاذ قرارين هما: الموقع Location، وشكل الرقابة Mode of Control. فإذا كان قرار الإنتاج والرقابة يُتخذ في الدولة الأم ستقوم الشركة بالتصدير، وأما إذا كان قرار الإنتاج والرقابة يُتخذ في الدولة المضيفة ستقوم الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر (حيث تستطيع الشركة حماية ملكيتها الفكرية من أي اعتداء نظراً لإحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية).

#### نظرية دورة المنتج Product Cycle:

في عام ١٩٦٦، قام "فيرنون" Vernon بتقديم نظريته الشهيرة "نظرية دورة حياة المنتج"<sup>(١)</sup>. ووفقاً لهذه النظرية، يتم التأكيد على أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظراً لأن الابتكارات العلمية تكون مدخرة لعنصر العمل Labor Saver، فإنها تظهر في البداية في الدول التي تتصف بأنها دول عالية الكثافة الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (حيث تم تطور هذا النموذج في منتصف الستينات من القرن العشرين). وتدرجياً، يتم إعادة توطين الإنتاج في الدول التي تتصف بأنها دول أقل كثافة رأسمالية، وأخيراً يتم إعادة التوطين في الدول النامية. وفي نفس الوقت، يتم إعادة توجيه الإنتاج في الدول الغنية تجاه منتجات جديدة تتميز بالتفوق التكنولوجي. ومما تقدم، نجد أن النظرية تميز بين ثلاث مراحل رئيسية في دورة المنتج هي: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، ومرحلة المنتج النمطي.

<sup>(١)</sup> Buckley Peter and Casson Mark, The Future of the Multinational Enterprise, MacMillan, London, 1976.  
Buckley Peter and Casson Mark, The Optimal Timing of a Foreign Direct Investment, Economic Journal, Vol. 91 (March), 1981.

<sup>(٢)</sup> Vernon R., International Investment and International Trade in the Product Cycle, Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, 1966.

## النظرية الانتقائية Eclectic Theory في الإنتاج الدولي:

قام "دننج" Dunning بتطوير نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٧، اعتمد فيها على تحقيق الدمج والتكامل بين ثلاثة نظريات هي: الملكية، الموقع، وتدويل الإنتاج<sup>(١)</sup>. ووفقاً لهذه النظرية، تقوم الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر لعدة عوامل ترجع إلى الشركة ذاتها، إلى الموقع في الدولة المضيفة، وإلى مميزات تدويل الإنتاج من خفض للتكاليف إلى أدناها. وعلى هذا، فقد وضع "دننج" أربعة أسباب لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج هي البحث عن: الموارد، الأسواق، الكفاءة، والأصول الاستراتيجية الجديدة. وفي هذا الصدد، حدد أيضاً ثلاثة شروط لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج هي: استحواذ الشركة على قدرات ومميزات احتكارية كي تكون قادرة على مواجهة الشركات المحلية في الدولة المضيفة، أفضلية الاستثمار الأجنبي المباشر عن التصدير، أو التراخيص، وأن تتوافر مميزات للموقع بالدولة المضيفة مثل انخفاض تكلفة العمل وتكاليف النقل واتساع حجم السوق وعدم وجود الحواجز والقيود الجمركية ... الخ.

## رابعاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: الدراسات التطبيقية

توجد العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، نتناول منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

### دراسة Drabek Zdenek and Warren Payne<sup>(١)</sup>:

تقيس هذه الدراسة أثر السياسات الحكومية غير الشفافة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة، اعتماداً على التحليل الإحصائي، إلى أن درجة عدم الشفافية تعد عاملاً هاماً في مدى جاذبية دولة ما للمستثمرين الأجانب. وأكدت الدراسة على أن وجود مستويات مرتفعة من عدم الشفافية يمكنها، إلى حد كبير، تأخير كمية الاستثمارات الأجنبية المتوقع

(١) Dunning J., The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions, Journal of International Business Studies, Spring 1988.

(١) Drabek Zdenek and Warren Payne, The Impact of Transparency on Foreign Direct Investment, Staff Working Paper ERAD-99-02, Geneva: World Trade Organization, 1999.



أن تحصل عليها دولة ما، وهو ما أوضحه نموذج المحاكاة المستخدم في هذه الدراسة، حيث أظهر أنه في المتوسط تستطيع دولة ما أن تتوقع زيادة مقدارها (٤٠) في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، مقابل زيادة مقدارها نقطة واحدة في مرتبة شفافيته. وعلى نحو مشابه، فإن سياسات عدم الشفافية يتم ترجمتها في مستويات منخفضة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### دراسة Nair-Reichert U. and Weinhold D. (٢):

تقوم هذه الدراسة باختبار السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج، وذلك عن طريق تحليل الـ Panel Data لمجموعة من الدول النامية عددها (٢٤) دولة خلال الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٥. ولقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمارات (سواء كانت أجنبية أو محلية) ونمو الناتج كانت علاقة عكسية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر إيجابياً بدرجة انفتاح الدولة على التجارة الخارجية.

#### دراسة Ewe-Ghee Lim (١):

تقوم هذه الدراسة بعمل تلخيص لنتائج الدراسات الحديثة لموضوعين من موضوعات الاستثمار الأجنبي المباشر هما: ارتباطه بالنمو الاقتصادي، ومحدداته. وبالنسبة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد خلصت الدراسة إلى أن حجم السوق، وجودة البنية التحتية، والاستقرار السياسي/الاقتصادي، ومناطق التجارة الحرة تعد عوامل هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### دراسة Anupam Basu and Matthew Fisher (٢):

(١) Nair-Reichert U. and Weinhold D., Causality Tests for Cross-Country Panels: New Look at FDI and Economic Growth in Developing Countries, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 63(2): 151 – 171, 2001.

(٢) Ewe-Ghee Lim, Determinants of, and the Relation Between, Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of the Recent Literature, International Monetary Fund, Working Paper (01/175), November 2001.

(٣) Anupam Basu and Matthew Fisher, Foreign Direct Investment: Some Case Studies, International Monetary Fund, Working Paper (02/61), March 2002.

(٤) Nauro F. Campos and Yuko Kinoshita, Why Does FDI Go Where it Goes?: New Evidence from the Transition Economies, International Monetary Fund, Working Paper (03/228), November 2003.

(٥) Cesar Calderon, Luis Servén, and Norman Loayza, Greenfield Foreign Direct Investment and Mergers and Acquisitions: Feedback and Macroeconomic Effects, Working Paper No.: 3192, Washington DC: World Bank, January 16, 2004.

تستعرض هذه الدراسة تجارب بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي نجحت في جذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد أوضحت الدراسة أن الجهود المستمرة والمتواصلة لتحقيق وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، وكذلك القيام بالإصلاحات الهيكلية الهامة، تعد العناصر الرئيسية التي يُعزى إليها نجاح دول معينة في إفريقيا في جذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### دراسة Nauro F. Campos and Yuko Kinoshita (٣):

تتناول هذه الدراسة المحددات المكانية للمستثمرين الأجانب، وذلك عن طريق استخدام بيانات تحليل انحدار Panel Data لمجموعة مكونة من خمسة وعشرين دولة من دول الاقتصادات الانتقالية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح على التجارة من المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

#### دراسة C. Calderon, Luis S. and N. Loayza (٤):

تتناول هذه الدراسة ما لحق بالاستثمار الأجنبي المباشر من تغيرات، حيث أوضحت أن الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد صاحبها تغير ملحوظ في مكوناته؛ فقد اتخذ الاستثمار شكل عمليات الاندماج والاستحواذ بين الأصول الموجودة، والتي نمت بشكل متسارع عن الاستثمار في الأصول الجديدة أو ما يُطلق عليه الـ Greenfield، على وجه الخصوص في الدول التي توسعت في برنامج خصخصة المشروعات العامة. وهو الأمر الذي تمخض عنه تساؤلين: الأول هل الازدهار في عمليات الاندماج والاستحواذ يعد أثر قديم One-time للخصخصة، أم إنه من المحتمل أن يكون متبوعاً بزيادة في الاستثمارات الجديدة؟ والثاني هل هذان النوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر لهما آثار اقتصادية كلية مختلفة فيما يتعلق بالاستثمار الكلي والنمو الاقتصادي؟ وقد توصلت الدراسة، اعتماداً على بيانات سنوية خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠٠١ لعينة كبيرة من الدول الصناعية والنامية، إلى أنه في كل العينات كان تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ متبوعاً بزيادة في الاستثمارات الجديدة بينما كان العكس صحيحاً فقط في حالة الدول النامية، وأنه في كل من الدول الصناعية والنامية على السواء كان الاستثمار الأجنبي المباشر بنوعيه يقود الاستثمار المحلي وليس العكس.

وأخيراً أن كلا النوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يزيدا من النمو الاقتصادي في الدول النامية أو الصناعية، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يتأثر إيجابياً بالزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

#### دراسة Beata S. and Mariana Spatareanu<sup>(1)</sup>:

تتناول هذه الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال رؤية جديدة، حيث تتساءل عما إذا كانت مرونة سوق العمل تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في خمس وعشرين دولة أوروبية غربية وشرقية خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١. وقد توصلت الدراسة إلى أن المرونة الكبيرة في سوق العمل في الدولة المضيفة بالنسبة للدولة الأم للمستثمرين، ترتبط ارتباطاً كبيراً مع تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هذا التأثير يوجد بقوة في حالة الاقتصادات الانتقالية، حيث أوضحت نتائج الدراسة أنه بينما زادت مرونة العمل في الدولة المضيفة من مستوى عدم المرونة (على سبيل المثال: سلوفاكيا) إلى مستوى المرونة (على سبيل المثال: المجر)، فقد ازدادت حجم تدفقات الاستثمار بنسبة تراوحت فيما بين (١٤%) إلى (١٨%)، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الخدمية يبدو أكثر تأثراً عن الاستثمار في القطاعات الصناعية.

#### دراسة David D., Mary H. and T. Mengistae<sup>(1)</sup>:

تقوم هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين مناخ الاستثمار والتكامل أو الاندماج الدولي، وذلك بالاعتماد على بيانات عينات كبيرة وعشوائية من الشركات في عدد من الدول هي: بنجلاديش، البرازيل، الصين، هندوراس، الهند، نيكاراغوا، باكستان، وبيرو، حيث توضح مدى المعاناة التي تواجهها الشركات من معوقات وتأخيرات سواء فيما يُطلق عليه "البنية التحتية الصلبة" مثل الطاقة أو الاتصالات، أو فيما يُطلق عليه "البنية التحتية اللينة" مثل الإدارات الجمركية. وقد ركزت، في المقام الأول، على قياس التكلفة الوقتية والمادية لمختلف المعوقات (على سبيل المثال: عدد أيام تخليص البضائع من الجمارك،

<sup>1</sup> Beata Smarzynska and Mariana Spatareanu, Do Foreign Investors Care about Market Regulations? World Bank Policy Research Working Paper No.: 3275, Washington DC: World Bank, April 12, 2004.

<sup>(1)</sup> David Dollar, Mary Hallward-Driemeier, and Taye Mengistae, Investment Climate and International Integration, World Bank Policy Research Working Paper No.: 3323, Washington DC: World Bank, June 16, 2004.

<sup>(1)</sup> Kitty K. Chan and Edward R. Gemayel, Risk Instability and the Pattern of Foreign Direct Investment in the Middle East and North Africa Region, IMF Working Paper (WP/04/139), International Monetary Fund, August 2004.

عدد أيام الحصول على خط تليفون، مقدار الخسارة نتيجة انقطاع مصادر الطاقة). وبالنسبة لمعظم هذه التكاليف، كانت المعوقات منخفضة في دولة الصين عنها في دول جنوب آسيا أو دول أمريكا اللاتينية.

وأوضحت الدراسة أن مقاييس التكامل أو الاندماج الدولي تكون مرتفعة عندما يكون مناخ الاستثمار في الدولة جيداً. فلكي تأخذ الدولة نصيب متميز من السوق الدولي، فإنها تكون في حاجة ماسة إلى بنية تحتية جيدة ومناخ استثماري منظم ومستقر، حيث أن وجود التفاعل المتبادل بين الانفتاح والمناخ الاستثماري المستقر إنما يخلق بيئة صالحة للاستثمار والإنتاج. وهذا هو ما يفسر سر النجاح الكبير الذي حققته الصين خلال السنوات الماضية سواء في الاندماج الدولي أو في النمو الاقتصادي المتسارع، في حين حققت الدول الأخرى نجاحات متفاوتة. الاستثمار الأجنبي المباشر

#### دراسة Kitty Chan and Edward Gemayel<sup>(٢)</sup>:

تقيم هذه الدراسة الدليل على أن عدم الاستقرار، بالاشتراك مع مخاطر الاستثمار، يعد عاملاً حاسماً في تفسير مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تتمتع، على وجه العموم، بمعدلات مرتفعة من مخاطر الاستثمار عن الدول المتقدمة. وتوصى هذه الدراسة بإعادة توجيه السياسات الاقتصادية تجاه الأنشطة ذات الأجل الطويل كي تساعد في تخفيض درجة مخاطر عدم الاستقرار في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

#### دراسة Marcelo Braga N. and Mario Jorge C.<sup>(١)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وذلك عن طريق استخدام نموذج اقتصاد قياسي يقوم على تحليل Panel Data لمجموعة من الدول النامية مكونة من (٣٨) دولة (تتضمن الاقتصادات الانتقالية) خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٠. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بمستوى التعليم (إتاحة العمل الماهر)، ودرجة انفتاح الاقتصاد،

<sup>1</sup> Marcelo Braga Nonnemberg and Mario Jorge Cardoso de Mendonça, The determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, 2005.

ومخاطر الاستثمار، وكذلك المتغيرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي مثل التضخم ومتوسط معدل النمو الاقتصادي. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء البورصة. وأخيراً، تم إجراء اختبار السببية فيما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي، واتضح أن الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يقود الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس غير صحيح.

#### دراسة Florence Jaumotte<sup>(٢)</sup>:

تختبر هذه الدراسة ما إذا كان حجم السوق لاتفاق التجارة الإقليمي يعد محددًا للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحصل عليه الدول المشاركة في هذا التكتل. ولقد قامت الدراسة باختبار هذا الفرض لعينة مكونة من (٧١) دولة نامية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٩. وخلصت الدراسة إلى أن حجم سوق اتفاق التجارة الإقليمي له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحصل عليه الدول الأعضاء فيه.

#### دراسة John C. Anyanwu<sup>(١)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد وتؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول أفريقية (في الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٧) من أجل مساعدة صناع القرار الأفريقي في صياغة وتنفيذ سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة طردية بين حجم السوق، الانفتاح على التجارة، الانفاق الاستهلاكي الحكومي، التحويلات الدولية، التكتلات الاقتصادية، والاكتشافات من البترول والموارد الطبيعية وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أفريقيا؛ في حين أنه يتأثر سلباً بالتنمية المالية. كما أوضحت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد في مناطق شرق وجنوب القارة الإفريقية عن مناطقها الأخرى.

(٢) Florence Jaumotte, Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revisited, International Monetary Fund, Working Paper (04/206), November 2004.

<sup>١</sup> Anyanwu, John C., Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007, Working Paper Series N° 136, African Development Bank, Tunis, Tunisia, (2011).

### دراسة Mottaleb, K. A. and K. Kalirajan<sup>(1)</sup>:

تحاول هذه الدراسة التعرف على العوامل التي تجعل بعض الدول مثل الصين والهند ونيجيريا والسودان أكثر جذباً للاستثمار الاجنبي المباشر في حين أن بقية البلدان النامية تكافح لتحصل بالكاد على قدر يسير من الاستثمار الأجنبي المباشر. وباستخدام بيانات ٦٨ دولة نامية من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض، توصلت هذه الدراسة الى أن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأعلى، النسبة الأعلى من التجارة الدولية، ومناخ الأعمال الملائم هي الأكثر نجاحاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### دراسة Moudatsou, A. and D. Kyrkilis<sup>(2)</sup>:

تحاول هذه الدراسة تحديد اتجاه السببية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج الـ Panel data لمجموعتين مختلفتين من الدول الأولى تضم دول الاتحاد الأوروبي، بينما الثانية تشمل على دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٣. وقد أكدت نتائج الدراسة أن السببية تتجه من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي، بينما هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول الآسيان مثل اندونيسيا وتايلاند، ولكن في حالة سنغافورة والفلبين يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر طردياً مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

### دراسة Majeed, M. T. and E. Ahmad<sup>(3)</sup>:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة العوامل الأكثر أهمية في تحديد كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في البلدان النامية، وكذلك تحديد العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. ولتحقيق هذا الغرض استخدمت الدراسة عينة من الدول النامية تضم بيانات ٤٩ بلداً نامياً خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤. وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام نماذج الـ Panel data أن الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

<sup>1</sup> Mottaleb, K. A. and K. Kalirajan, Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries: A Comparative Analysis, *Margin: The Journal of Applied Economic Research* 4(4): 369-404, (2010).

<sup>2</sup> Moudatsou, A. and D. Kyrkilis, FDI and Economic Growth: Causality for the EU and ASEAN, *Journal of Economic Integration* 26(3): 554-577, (2011).

<sup>3</sup> Majeed, M. T. and E. Ahmad, FDI and Exports in Developing Countries: Theory and Evidence, *The Pakistan Development Review*, 46(4): 735-750, (2007).

والاستيعاب المحلي والصادرات تؤثر جميعاً تأثيراً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان تأثير كل من الديون الخارجية وعجز ميزان المدفوعات سلبياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنه كلما ارتفع الاستثمار المحلي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعنى أن الاستثمار المحلي يمارس أثر الازاحة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن الاستثمار المحلي في البلدان النامية ليس له طبيعة تيسيرية وأن هذه الدول لا يمكنها أن تستوعب الكثير من الاستثمارات. وخلصت الدراسة أيضاً إلى وجود تأثير سلبي وجوهري للضرائب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يشير إلى أن عدم وجود حوافز مالية يعتبر من العقبات أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة **Pratibha S.Gaikwad, Gholamreza Fathipour** <sup>(1)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الناشئة في إطار تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، على الإنتاج المحلي الإجمالي والنمو في الاقتصاد الهندي باستخدام دالة إنتاج كوب دوجلاس، وذلك عن طريق تحليل بيانات الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ باستخدام نموذج الـ ARDL. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل بين نمو الإنتاج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي وبعض المتغيرات الكلية الأخرى مثل قوة العمل والتراكم الرأسمالي الحقيقي، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكنه أصغر بالمقارنة مع تأثير قوة العمل ورأس المال.

#### **خامساً: توصيف النموذج القياسي للدراسة**

تهدف الدراسة إلى بيان محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الدول العربية التي تشملها الدراسة، وسوف يتم تحقيق ذلك عن طريق دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الكلية التي تقترحها النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تم استعراضها آنفاً، والخاصة بهذه الدول في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٣. وفي هذا الإطار، سوف نقوم أولاً بتحديد النموذج التطبيقي للدراسة عن طريق

<sup>1</sup> Pratibha S.Gaikwad, Gholamreza Fathipour, The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Gross Domestic Production (GDP) in Indian Economy, Information Management and Business Review, Vol. 5, No. 8, pp. 411-416, (Aug 2013).

تحديد المتغيرات التي سوف يتم إدخالها في النموذج، ثانياً سوف يتم عرض طريقة قياس وجمع البيانات ومصدرها، ثالثاً سيتم عرض الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير معلمات النموذج.

### النموذج التطبيقي للدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة سوف يتم استخدام إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية (التي تشملها الدراسة) كمتغير تابع، ومن ثم تأتي مجموعة المتغيرات المختارة بإعتبارها أهم محددات تدفق الاستثمار المباشر الى الدول التي تشملها الدراسة كمتغيرات مستقلة، والتي تشمل على كل من:

(١) الناتج المحلي الإجمالي **Gross Domestic Product (GDP)**: إن ارتفاع الطلب المحلي، وامكانية تحقيق وفورات الحجم، واقتصاد جيد ذو طاقة استيعابية مرتفعة هي من العوامل التي تعطي إشارة خضراء للمستثمرين الأجانب للاستثمار في بلد ما. ويمكن جمع التأثير المشترك لهذه العوامل مجتمعة بواسطة حجم السوق. وعلاوة على ذلك، يُجادل أصحاب فرضية حجم السوق أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو دالة في حجم سوق البلد المضيف. وبناءً على ذلك، سوف نقوم بادخال الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر لحجم السوق، كمحدد من محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، والذي من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(١)</sup>.

(٢) الانفتاح على التجارة **Trade Openness (OPEN)**: وهو يعد مقياساً للتعبير عن مدى انفتاح الأسواق للمنافسة الأجنبية. ونُقاس درجة الانفتاح على التجارة بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup>. ويُتوقع أن تكون العلاقة بين الانفتاح على التجارة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية.

(٣) مخاطر عدم الاستقرار **Instability Risk (IRISK)**: ويعكس هذا المتغير درجة المخاطر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي قد يتعرض لها الاستثمار في

<sup>1</sup> Zhang, K. H. and J. R. Maskusen, Vertical Multinationals and Host Country Characteristics, Journal of Development Economics 59, 233-252, (1999).

<sup>(١)</sup> Pierre-Richard Agénor, Does Globalization Hurt the Poor? The World Bank, Washington DC (20433) September 9, 2002, P. 29.



دولة ما. وهو يعد عاملاً رئيسياً في قرار استمرار وزيادة تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدولة بغرض الاستثمار المباشر. وقد تم قياس هذا المتغير بحجم الرصيد المتراكم لدى الدولة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تُعد زيادتها دليلاً على استقرار الأوضاع وانخفاض المخاطر التي قد يكون الاستثمار الأجنبي عرضة لها في هذه الدولة<sup>(١)</sup>. ويُتوقع أن تكون العلاقة بين حجم التراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية، أي أن العلاقة بينه وبين مخاطر عدم الاستقرار عكسية.

(٤) توافر البنية الأساسية (Infrastructure Availability (INFRA): يعتبر توافر مقومات البيئة المساعدة على أداء الاعمال والأنشطة الاقتصادية من العوامل الحاسمة في زيادة الاستثمار عموماً، وفي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً، ومن أهم هذه المقومات البنية التحتية من طرق ممهدة ووسائل مواصلات جيدة وأدوات اتصال فعالة وسريعة تتلائم مع كون العالم أصبح قرية صغيرة. وقد تم التعبير عن مدى توافر هذه البيئة بعدد المشتركين في خطوط الهاتف الأرضي لكل مائة شخص من السكان، نظراً لتعذر الحصول على بيانات كاملة عن باقي المقومات. ويُتوقع أن تكون العلاقة بين مدى توافر البنية الأساسية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية.

(٥) الاستثمار المحلي (Domestic Investment (DINV): قد يكون الاستثمار المحلي بديلاً أو مكملاً للاستثمار الأجنبي المباشر، اعتماداً على أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار في البلد المضيف. ومع ذلك، فإن الأدبيات الاقتصادية تظهر نتائج مختلفة. فعندما يزيد الاستثمار المحلي تتخفض الإنتاجية الحدية له، وإذا أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً عُد ذلك دليلاً على أن كلا النوعين من الاستثمار بدائل. وقد يحدث ذلك عندما يهيمن الاستثمار المحلي على قطاع الإنتاج. على العكس من ذلك، إذا زادت الإنتاجية الحدية للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لارتفاع الاستثمار المحلي، كانت العلاقة بينهما تكاملية. وقد يحدث هذا عندما يهيمن الاستثمار المحلي في مشاريع البنية التحتية. وعلاوة على ذلك، إذا كان المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب يتنافسون على مشاريع مشتركة يصبح الاستثمار المحلي

<sup>1</sup> Schneider, Friedrich and Bruno S. Frey, Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment, World Development, Vol. 13, No. 2, pp. 161-175. 1985.

والاستثمار الأجنبي المباشر بدائل. وقد تم التعبير عن الاستثمار المحلي باجمالى التكوين الرأسمالى الثابت. وسوف تحدد اشارته نوع العلاقة بينه وبين وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(١)</sup>.

#### (٦) الاستهلاك الحكومى (GCE) **Government Consumption Expenditure**:

تؤدي زيادة الاستهلاك الحكومى إلى زيادة عجز الموازنة، وهو الأمر الذي يخلق بدوره عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى، كما يُضعف القدرة الائتمانية للبلد. وقد تؤدي أيضا الزيادة فى الاستهلاك الحكومى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم ازاحة الاستثمار بما فى ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فإنه من المتوقع أن الاستهلاك الحكومى يؤثر سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### (٧) عجز/فائض الميزان التجارى **Trade Balance (TB)**: نتوقع أن يكون تأثير

رصيد الميزان التجارى سلبياً على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر، ويرجع السبب فى ذلك الى أن العجز الكبير فى الميزان التجارى لبلد ما يعني أن المقيمين فيه يعيشون خارج امكانياتهم المتاحة من وسائل الانتاج، ومن ثم يتخوف المستثمرون الأجانب من خطر تقييد حركة رأس المال وعدم قدرتهم على تحويل الربح الناتج من استثماراتهم<sup>(٢)</sup>.

#### (٨) معدل التضخم **Inflation Rate (IR)**: معدل التضخم يعتبر بمثابة مؤشر على

مدى استقرار الاقتصاد الكلى، والتضخم الجامح يُعد من الأعراض الكلاسيكية لفقدان السيطرة النقدية أو المالية. وحيث أن المستثمرين يفضلون الاستثمار فى الاقتصادات الأكثر استقراراً، والتي تعكس قدرأ أقل من عدم اليقين، فمن المعقول أن نتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر.

بناءً على ما تقدم، يمكن التعبير عن ذلك النموذج الذى يمكن من خلاله رصد

محددات الاستثمار الاجنبى المباشر، باستخدام المتغيرات السابق تعريفها، كما يلي:

$$FDI_{it} = \alpha + \beta_1 GDP_{it} + \beta_2 OPEN_{it} + \beta_3 MIR_{it} + \beta_4 INFRA_{it} + \beta_5 DINV_{it} + \beta_6 GCE_{it} + \beta_7 TB_{it} + \beta_8 IR_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

<sup>1</sup> Buffie, S. E., Direct Foreign Investment, Crowding out and Underemployment in the Domestic Economy, Oxford Economic Paper 45, 639-667, (1993).

<sup>2</sup> Schneider, F. and B. S. Frey, Economical Political Determinants of FDI, World Development, 13:2, 161-175, 1985.

حيث تشير  $i$  أسفل كل متغير إلى الدولة ( $i=1,2,\dots,N$ )، كما تشير  $t$  إلى الفترة الزمنية ( $t=1,2,\dots,T$ ). وفي دراستنا الحالية تبلغ قيمة  $N$  أربعة عشر دولة كما تبلغ قيمة  $T$  أربعة وثلاثون مشاهدة لكل دولة (حيث أن فترة الدراسة تمتد من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣). ويمثل الخطأ العشوائى بالمتغير  $\varepsilon$ .

### البيانات:

لقد تم التعبير عن كل متغيرات الدراسة بالدولار الأمريكى، وتم قياس معدلات التضخم بالتغير النسبى فى المكش النقدى GDP Deflator لكل دولة. وقد تم الحصول على هذه البيانات من المصادر الدولية المختلفة مثل مؤشرات التنمية التى يصدرها البنك الدولى World Bank Development Indicator، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD, World Investment Report Database وقاعدة بيانات الحسابات القومية للكليات الرئيسية للأمم المتحدة The United Nations National Accounts Main Aggregates Database.

### المنهجية القياسية المستخدمة فى تقدير معاملات النموذج:

لتقدير معاملات نموذج الدراسة الذى توضحه المعادلة رقم (١) سوف نجرى أولاً إختبار جذور الوحدة Unit Root Tests لكل متغير على حده للكشف عن مدى استقرار البيانات من عدمه. بعد ذلك سوف نقوم باختبار الارتباط السلسلى Serial Correlation وإختبار مدى استقلال البيانات مقطعياً Cross-Sectional Independence. وأخيراً سوف نقوم بتقدير معاملات النموذج باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model ونماذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model بالإضافة إلى استخدام نماذج المتغيرات الأداة والمربعات الصغرى ذو المرحلتين Instrumental variables and two-stage least squares for panel-data models (وذلك بغرض التأكد من عدم وجود مشكلة الـ Endogeneity فقط وتأكيد النتائج)، وأخيراً سوف نقوم باختبار السببية Causality Test.

### (أ) إختبار جذور الوحدة Panel Unit Root Tests:

يأتى هذا الاختبار كخطوة أولى مهمة لتقدير النموذج، حيث تُحدد نتيجته ما اذا كانت البيانات مستقرة أم غير مستقرة، وتأتى أهمية ذلك من إختلاف طريقة التقدير لكل نوع من البيانات بالطريقة التي تجنبنا مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression. وفى هذا الاطار سوف نستخدم مجموعة من الاختبارات بغرض تأكيد النتائج، وهذه الاختبارات هى اختبار Levin, Lin & Chu واختبار Im, Pesaran and Shin واختبار ADF-Fisher واختبار PP-Fisher وسوف نقوم باجراء هذه الاختبارات على أساس المعادلة التالية<sup>(1)</sup>:

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \delta_i t + \rho_i y_{i,t-1} + \sum \phi_{i\ell} \Delta y_{i,t-\ell} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث  $\Delta y_{it}$  تمثل معاملات الفرق الاول وتساوى  $y_{it} - y_{i,t-1}$ . فاذا كانت  $\rho_i = 0$ ، فان  $y_{it}$  تحتوى على جذر الوحدة أو أنها غير مستقرة. أما اذا كانت  $\rho_i < 0$ ، فان  $y_{it}$  مستقرة. وهو يمكن التعبير عنه بالفرض العدمى والفرض البديل التاليين:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_N = 0 \quad (3)$$

$$H_1 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_N = \rho < 0 \quad (4)$$

والفارق الاساسى بين الاختبارات المستخدمة هو أن اختبار Levin, Lin & Chu يفترض وفقا للفرض العدمى وجود جذر للوحدة (أى عدم استقرار البيانات) لمجموعة بيانات كل الدول معاً بشكل عام، فى حين أن الفرض العدى فى بقية الاختبارات يفترض وجود جذور للوحدة فى كل دولة من دول البائل على حدة.

### (ب) نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model:

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل دولة) على حدة، وذلك بجعل معلمة ثابت النموذج تختلف من دولة لأخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل دولة، ويرجع السبب في

<sup>1</sup> Levin, A., C.-F. Lin and C.-S. James Chu, Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties, Journal of Econometrics, 108(1): 1-24, (2002); Im, K. S., M. H. Pesaran and Y. Shin (2003). "Testing for unit roots in heterogeneous panels." Journal of Econometrics 115(1): 53-74; Maddala, G. S. and W. Shaowen (1999). "A Comparative Study of Unit Root Tests With Panel Data and a New Simple Test." Oxford Bulletin of Economics & Statistics 61(4): 631.

إدخال الآثار الثابتة للدول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من دولة إلى أخرى في دول العينة محل الدراسة، مثل حجم الدولة والسياسات الحكومية وغيرها، ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين الدول المكونة لعينة الدراسة<sup>(١)</sup>. ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_k X_{it} + \sum_{i=1}^n \alpha_i D_i + u_{it} \quad (٥)$$

حيث أن  $D_i$  متغير وهمي للدولة  $i$  يأخذ القيمة ١ إذا كنا نرغب في معرفة قيمة ثابت المعادلة لدولة محددة من دول العينة ويأخذ القيمة صفر إذا كان المراد هو معرفة قيمة هذا الثابت لدولة أخرى. ويُعبر المعامل  $\alpha_i$  معامل انحدار المتغير الوهمي للدولة  $i$  مع الانتباه إلى أن حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة<sup>(٢)</sup>. ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Square with Dummy Variables حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

### (ج) نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model:

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائماً للتقدير في حالة عدم تحقق شروط نموذج التأثيرات الثابتة التي سبق ذكرها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن فكرة هذا النموذج تقوم على أن ثابت النموذج يُعامل كمتغير عشوائي يتغير بمعدل مقداره  $\mu$  بمعنى أن:

$$\alpha_i = \mu + v_i \quad (٦)$$

حيث  $v_i$  يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للدولة  $i$ ، بينما يمثل  $\mu$  المتغير العشوائي. وبالتعويض عن ثابت النموذج في المعادلة (٢)، نتوصل للمعادلة التالية:

<sup>1</sup> Badi H. Baltagi, Econometrics, fourth edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, p296, 2008.

<sup>2</sup> Gujarati, Basic Econometrics, forth the McGraw-Hill companies, p642, 2004

$$Y_{it} = \mu + v_i + \beta_k X_{it} + \varepsilon_{it} \quad (٧)$$

$$W_{it} = v_i + \varepsilon_{it} \quad (٨)$$

ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن النموذج يحتوي على معاملين للخطأ العشوائي هما  $v_i, \varepsilon_{it}$ ، والذين تم جمعهما في المتغير  $W_{it}$  في المعادلة لرقم (٨)، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً نموذج مكونات الخطأ، وهذا النموذج له خواص رياضية تتمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تبايناتها. ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized least Squares (GLS) حيث تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير معاملات النموذج وتعطي قيم مقدرة غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة.

#### (د) اختبار السببية Causality Test:

سوف نعلم على طريقة Dumitrescu–Hurlin في قياس اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة. وتعتمد هذه الطريقة على النموذج التالي<sup>(١)</sup>:

$$y_{i,t} = \alpha_{0,i} + \alpha_{1,i}y_{i,t-1} + \dots + \alpha_{l,i}y_{i,t-l} + \beta_{1,i}x_{i,t-1} + \dots + \beta_{l,i}x_{i,t-l} + \varepsilon_{i,t} \quad (٩)$$

$$x_{i,t} = \alpha_{0,i} + \alpha_{1,i}x_{i,t-1} + \dots + \alpha_{l,i}x_{i,t-l} + \beta_{1,i}y_{i,t-1} + \dots + \beta_{l,i}y_{i,t-l} + \varepsilon_{i,t} \quad (١٠)$$

حيث تشير  $t$  الى البعد الزمني، بينما تشير  $i$  الى البعد المكاني (أى الدول). ومن مزايا هذه الطريقة أنها لا تفترض تساوى المعاملات لمتغير ما في كل دول العينة، وانما بأن تختلف هذه المعاملات من دولة لأخرى كما يلي:

$$\alpha_{0,i} \neq \alpha_{0,j}, \alpha_{1,i} \neq \alpha_{1,j}, \dots, \alpha_{l,i} \neq \alpha_{l,j}, \quad \forall i, j \quad (١١)$$

$$\beta_{1,i} \neq \beta_{1,j}, \dots, \beta_{l,i} \neq \beta_{l,j}, \quad \forall i, j \quad (١٢)$$

ويُحسب هذا الاختبار ببساطة عن طريق تشغيل معاملات الانحدار التقليدية لاختبار جرانجر<sup>(١)</sup> Granger Non-Causality للسببية لكل دولة على حده. والخطوة

<sup>1</sup> Dumitrescu, E.-I. and C. Hurlin, Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels., Economic Modelling, 29(4): 1450-1460, (2012).

الأساسية في هذا الاختبار هو أخذ متوسط إحصاءات الاختبار لمجموع الدول، والتي تسمى إحصاء  $\bar{W}$ . وقد أوضح Dumitrescu-Hurlin أن الإصدار الموحد من هذه الإحصائية، ويسمى إحصاء  $\bar{Z}$ ، يكون مرجحاً بشكل مناسب في بيانات البانل غير المتوازنة، كما أنه يتبع التوزيع القياسي الطبيعي.

### سادساً: نتائج الدراسة

وفقاً لنتائج اختبارات جذور الوحدة الموضحة في الجدول رقم (٣)، نجد أن الفرض العدمي القائل بأن متغيرات الدراسة تحتوى على جذر الوحدة، أى أنها غير مستقرة Non-Stationary، لا يُمكن رفضه لجميع المتغيرات فى مستواها ما عدا معدل التضخم. فى حين أنه يمكن رفض الفرض العدمي للبيانات عند أخذ الفرق الأول لكل متغير من هذه المتغيرات. وبناءً على هذه النتائج، سوف نقوم بتقدير النموذج الموضح فى المعادلة رقم (١) مستخدمين الفرق الأول لكل المتغيرات (فيما عدا معدل التضخم). وكخطوة أولى لتقدير النموذج قمنا باختبار Wooldridge test<sup>(٢)</sup> للكشف عن وجود ارتباط ذاتى Autocorrelation. وكانت نتيجة هذا الإختبار هى قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتى من الرتبة الأولى (حيث أن قيمة إحصائية F لهذا الاختبار ١.٩٥ بمستوى معنوية ٠,١٨).

### جدول رقم (٣)

#### نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

الاختبار \ المتغير	Levin, Lin & Chu		Im, Pesaran and Shin		ADF		PP	
	L	FD	L	FD	L	FD	L	FD
<b>FDI</b>	3.63607 (0.9999)	-12.3809 (0.0000)	1.51698 (0.9354)	-16.4696 (0.0000)	42.2643 (0.0409)	267.419 (0.0000)	34.6936 (0.1790)	270.139 (0.0000)
<b>GDP</b>	13.1355 (1.0000)	-8.91537 (0.0000)	15.2250 (1.0000)	-7.55901 (0.0000)	1.18743 (1.0000)	157.923 (0.0000)	2.12730 (1.0000)	210.697 (0.0000)
<b>OPEN</b>	-0.62467 (0.2661)	-16.7421 (0.0000)	-1.79670 (0.0362)	-17.7191 (0.0000)	53.4606 (0.0026)	278.326 (0.0000)	50.4432 (0.0058)	276.115 (0.0000)
<b>IRISK</b>	11.7292	2.16383	13.2925	-1.91621	3.19200	72.1748	0.02798	84.7027

<sup>1</sup> Granger, C. W. J. "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods." *Econometrica* 37(3): 424-438, (1969).

<sup>2</sup> Wooldridge, J. M., *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*, Cambridge, MA: MIT Press, 2002.

	(1.0000)	(0.9848)	(1.0000)	(0.0277)	(1.0000)	(0.0000)	(1.0000)	(0.0000)
<b>INFRA</b>	-1.72267 (0.0425)	-4.19446 (0.0000)	0.48058 (0.6846)	-6.94635 (0.0000)	25.0080 (0.6274)	105.316 (0.0000)	18.6518 (0.9085)	104.657 (0.0000)
<b>DINV</b>	8.30879 (1.0000)	-7.41850 (0.0000)	9.52108 (1.0000)	-7.25171 (0.0000)	3.86906 (1.0000)	114.651 (0.0000)	3.99588 (1.0000)	187.412 (0.0000)
<b>GCE</b>	15.6582 (1.0000)	-2.73964 (0.0031)	14.6276 (1.0000)	-3.36733 (0.0004)	2.04206 (1.0000)	108.796 (0.0000)	1.38699 (1.0000)	157.242 (0.0000)
<b>TB</b>	9.45366 (1.0000)	-9.75753 (0.0000)	10.8766 (1.0000)	-8.08677 (0.0000)	10.2445 (0.9991)	187.832 (0.0000)	10.3301 (0.9991)	317.515 (0.0000)
<b>IR</b>	-14.3188 (0.0000)	-9.93005 (0.0000)	-16.9826 (0.0000)	-19.6933 (0.0000)	271.651 (0.0000)	297.777 (0.0000)	272.528 (0.0000)	419.481 (0.0000)

ترمز L الى المتغير في مستواه، بينما FD تشير إلى الفرق الأول للمتغير. مستوى المعنوية تم وضعه بين قوسين أسفل إحصائية كل إختبار، وقد تم إختيار فترات التباطؤ تلقائياً لكل متغير وفقاً لمعيار SIC، مع ادخال ثابت لكل دولة Individual Constant.

وبناءً على النتائج السابقة، قمنا بتقدير النموذج وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٤). ولكن قبل المضي قدماً في مناقشة هذه النتائج، لا بد أن ننوه إلى أننا قمنا باستخدام إختبار Hausman Test<sup>(١)</sup> والذي يُستخدم للمقارنة بين المعلمات المقدرة للنموذج بطرق التقدير المختلفة للوصول إلى أكثر الطرق كفاءة لتقدير هذه المعلمات. فعند المقارنة بين المعلمات المقدرة بطريقة نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، والذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتلك المقدرة بطريقة التأثيرات العشوائية Random Effects Model، والذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS، نجد أن الأخيرة أكثر كفاءة في التقدير، حيث أن قيمة إحصائية Hausman مساوية لـ ٠.٧٨ وبمستوى معنوية ٠.٠٨٦.

ونظراً لأن الناتج المحلي الاجمالي من المتغيرات المستقلة، وأن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى تأثيره بالاستثمار الأجنبي المباشر (وهو ما يوضحه نتائج اختبار السببية الموضح أدناه)، علاوة على أنه يتأثر بمعظم المتغيرات المستقلة الأخرى التي يشتمل عليها النموذج، مثل الانفاق الحكومي والاستثمار المحلي والعجز التجاري ... الخ، فقد قمنا بتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two Stages Least Squares (2SLS) باستخدام متغيرات أدائية (IV) Instrumental Variables للتعبير عن المتغيرات الداخلية Endogenous Variables والتي يمكن تقديرها أيضاً بطريقة

<sup>1</sup> Hausman, J. A. (1978). "Specification Tests in Econometrics." *Econometrica* 46(6): 1251-1271.



التأثيرات الثابتة أو المتغيرات العشوائية. وقد جاءت نتيجة المقارنة بينهما في صالح الأخيرة أيضاً (أى الـ IV-2SLSRE) فهي الأكثر كفاءة في التقدير، حيث أن قيمة إحصائية Hausman مساوية لـ ٠.٨٠ بمستوى معنوية ٠.٨٥.

أخيراً، تبقى المقارنة النهائية بين طريقة المربعات الصغرى المعممة GLSRE وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ومتغيرات آدائية IV-2SLSRE، اللتين تم إختيارهما سابقاً، وقد جاءت نتيجة هذه المقارنة مؤيدة لطريقة المربعات الصغرى المعممة GLSRE، حيث أنها هي الأكثر كفاءة فقد كانت قيمة إحصائية Hausman مساوية لـ ٠.٠٣ بمستوى معنوية ٠.٠٩٩. وتأتى أهمية المقارنة الأخيرة من كونها إختبار من ضمن الاختبارات المستخدمة في أدبيات الاقتصاد القياسى للتعامل مع مشكلة الـ Endogeneity Problem، والتي جاءت النتائج لتؤكد خلو النموذج محل الدراسة منها، ويدعم هذا الاستنتاج نتيجة اختبار Davidson-MacKinnon test<sup>1</sup> الذى يختبر الفرض العدمى القائل بأن متغيرات النموذج كلها Exogenous، حيث أن قيمة احصائية F لهذا الاختبار تساوى ٠.٢٩ وبمستوى معنوية ٠.٥٩ أى قبول الفرض العدمى.

وبناءً على النتائج الموضحة بالجدول رقم (٤)، نجد أن تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر يرتبط بعلاقة طردية، عند مستوى معنوية ٦%، مع الناتج المحلى الاجمالى، وهو ما يعنى أن كل مائة دولار زيادة فى الأخير تؤدي إلى زيادة الأول بمقدار أربعة دولارات. وبالمثل يؤدي الانفتاح على التجارة بنسبة ١% إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مجموعة الدول محل الدراسة بمقدار ١.٦٥ مليار دولار. أيضاً كلما زاد الرصيد المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار مائة دولار، يزداد تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار ١١٨.٢ دولار، أى أنه كلما انخفضت مخاطر عدم الاستقرار كلما زاد تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر إلى هذه الدول. كما أنه مع تحسن البنية التحتية يزداد تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر، فعند مستوى معنوية ٧% تؤدي

<sup>1</sup> Davidson, R. and MacKinnon, J., Estimation and Inference in Econometrics, New York: Oxford University Press, 1993.

الزيادة في اشتراكات الهاتف الثابت بمقدار اشتراك واحد لكل مائة شخص يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ١٦٦ مليون دولار.

#### جدول رقم (٤)

#### نتائج تقدير معاملات النموذج

المتغير	GLSRE		OLSFE		IV-2SLSFE		IV-2SLSRE	
	$\beta_s$	P-value	$\beta_s$	P-value	$\beta_s$	P-value	$\beta_s$	P-value
<b>GDP</b>	0.0431	0.060	0.0467	0.000	0.0469	0.000	.0430391	0.001
<b>OPEN</b>	1.65e+09	0.008	1.66e+09	0.001	1.69e+09	0.001	1.67e+09	0.001
<b>IRISK</b>	118.204	0.000	126.78	0.000	127.669	0.000	118.6245	0.000
<b>INFRA</b>	1.66e+08	0.078	1.81e+08	0.021	1.81e+08	0.024	1.66e+08	0.033
<b>DINV</b>	0.007	0.928	0.0014	0.964	0.00158	0.959	.0072609	0.809
<b>GCE</b>	-0.290	0.000	-0.295	0.000	-0.2979	0.000	-.2917834	0.000
<b>TB</b>	-0.041	0.002	-0.044	0.002	-0.0438	0.002	-.0406901	0.003
<b>IR</b>	9203108	0.144	8849623	0.165	8829812	0.175	9178469	0.148
<b>Const.</b>	-1.36e+08	0.021	-1.56e+08	0.061	-1.58e+08	0.064	-1.37e+08	0.097

وعلى العكس مما سبق، نجد أن هناك علاقة عكسية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الانفاق الاستهلاكي الحكومي ورصيد الميزان التجاري. ذلك أنه بزيادة الانفاق الحكومي يزداد عجز الموازنة وهو الأمر الذي يخلق بدوره عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كما يضعف القدرة الائتمانية للدولة. وقد تؤدي أيضاً الزيادة في الاستهلاك الحكومي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم ازاحة الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب تكريس ظاهرة الأموال الساخنة وزيادة الاستثمار الأجنبي في المحافظ FPI على حساب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن زيادة الانفاق الحكومي بمائة دولار تؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٢٩ دولار. وبالمثل تؤدي الزيادة في رصيد الميزان التجاري بمقدار مائة دولار إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار أربعة دولارات، ويمكن تفسير ذلك بأن عينة الدراسة تشمل على دول مصدرة للبتروول والمواد الخام، والتي يكون فيها كل من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر بدائل، مما يعني أنه كلما زادت الصادرات (زاد الفائض

التجاري) انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب أثر الازاحة التي تمارسه الزيادة في الصادرات. كما نجد أن كلا من الاستثمار المحلي ومعدل التضخم ليس لهما أي تأثير يُذكر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج السابق مناقشتها في إطار نموذج المتغيرات العشوائية قد تم الحصول عليها بطريقة تضمن أن الانحرافات المعيارية تم معالجتها لاحتمال وجود مشكلة الـ Heteroscedasticity. كما تم إختبار مدى استقلال البيانات مقطعيًا Cross-Sectional Independence (أي التأكد من عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بين الوحدات المقطعية لعينة البيانات). وبعد تقدير النموذج ومعرفة معلماته، قمنا باختبار السببية لمعرفة اتجاه السببية فيما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل متغير من المتغيرات المحددة له والتي سبق مناقشتها. وقد جاءت نتائج هذا الاختبار، كما يوضحها الجدول رقم (٥)، مؤكدة على وجود سببية متبادلة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والنتائج المحلي الإجمالي ومخاطر عدم الاستقرار ومدى توافر البنية الأساسية ورصيد الميزان التجاري والاستثمار المحلي من جهة أخرى. وهو ما يعني أن هذه المتغيرات تسهم في تحديد حجم التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة، كما يؤثر الأخير أيضاً في هذه المتغيرات.

في حين أن اتجاه السببية ينطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستهلاك الحكومي وليس العكس، بمعنى أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر كلما زاد الانفاق الحكومي. ويمكن تفسير ذلك بقيام الحكومات في الدول محل الدراسة بتلبية متطلبات المستثمرين الأجانب في هذه الدول، وخاصة أولئك المستثمرين في مجال النفط في الدول المصدرة للبتروول. وعلى النقيض من ذلك نجد أنه لا يوجد أي تأثير في أي اتجاه بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الانفتاح على التجارة ومعدل التضخم. ويرجع السبب في ذلك إلى تركيبة الصادرات والواردات في هذه الدول والتي تتمثل في تصدير المواد الخام الأولية واستيراد معظم السلع الاستثمارية والضرورية.

**جدول رقم (٥)**  
**نتائج اختبار السببية**

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests			
Date: 12/17/15 Time: 11:03			
Sample: 1980 2013			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
D(GDP) does not homogeneously cause D(FDI)	5.19997	4.81851	1.E-06
D(FDI) does not homogeneously cause D(GDP)	11.6074	14.9969	0.0000
D(OPEN) does not homogeneously cause D(FDI)	2.48939	0.51266	0.6082
D(FDI) does not homogeneously cause D(OPEN)	2.28123	0.18199	0.8556
D(IRISK) does not homogeneously cause D(FDI)	9.29381	11.3152	0.0000
D(FDI) does not homogeneously cause D(IRISK)	6.47273	6.83607	8.E-12
D(INFRA) does not homogeneously cause D(FDI)	3.25180	1.71687	0.0860
D(FDI) does not homogeneously cause D(INFRA)	6.61732	7.05211	2.E-12
D(DINV) does not homogeneously cause D(FDI)	6.45168	6.80690	1.E-11
D(FDI) does not homogeneously cause D(DINV)	14.2476	19.1909	0.0000
D(GCE) does not homogeneously cause D(FDI)	2.12575	-0.06500	0.9482
D(FDI) does not homogeneously cause D(GCE)	6.50205	6.88691	6.E-12
D(TB) does not homogeneously cause D(FDI)	6.62075	7.07546	1.E-12
D(FDI) does not homogeneously cause D(TB)	7.81164	8.96723	0.0000
IR does not homogeneously cause D(FDI)	2.86010	1.10154	0.2707
D(FDI) does not homogeneously cause IR	2.77965	0.97374	0.3302

ونخلص مما تقدم إلى أن المتغيرات الأهم في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الدول العربية محل الدراسة هي بالترتيب: توافر البنية الأساسية الملائمة، انخفاض مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، واتساع حجم السوق.

## References

- Aiken Brian and Ann Harrison, Do Domestic Firms Benefit From Foreign Direct Investment? *The American Economic Review*, 89(3), 1999.
- Anupam Basu and Matthew Fisher, Foreign Direct Investment: Some Case Studies, International Monetary Fund, Working Paper (02/61), March 2002.
- Anyanwu, John C., Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980–2007, Working Paper Series N° 136, African Development Bank, Tunis, Tunisia, (2011).
- Badi H. Baltagi, *Econometrics*, fourth edition, Springer–Verlag Berlin Heidelberg, 2008.
- Barrel Ray and Nigel Pain, Foreign Direct Investment, Technological Change, Economic Growth within Europe, *The Economic Journal*, 107: (1770–1786), 1997.
- Beata Smarzynska and Mariana Spatrareanu, Do Foreign Investors Care about Market Regulations? World Bank Policy Research Working Paper No.: 3275, Washington DC: World Bank, April 12, 2004.
- Bende N. Anthony, A Static Analysis of the Impact of FDI on the Host Developing Countries' Economic Growth: A Case for the ASEAN–5 Economies, Paper Presented at the ESRC Conference "Finance and Development", Birmingham, UK, September 7–8, Mimeo, 1998.
- Bennett R., *International Business*, Pitman Publishing, 1996 and 1999.
- Biggs Tyler, Manju Shah, and Pradeep Srivastava, Technological Capabilities and Learning in African Enterprises, World Bank Technical Paper 288 (African Technical Department Series), Washington DC: World Bank, 1995.
- Blomstrom Magnus and Ari Kokko, The Impact of Foreign Direct Investment on Host Countries: A Review of the Empirical Evidence, Policy Research Working Paper 1745, Washington DC: World Bank, 1996.
- Blomstrom Magnus and Hakan Persson, Foreign Investment. And Spillover Efficiency in an Underdeveloped Economy: Evidence from Mexican Manufacturing Industry, *World Development*, 11 (6), 1983.
- Blomstrom Magnus, Transnational Corporations and Manufacturing Exports From Developing Countries, New York: United Nations Center on Transnational Corporations, 1990.
- Borenzstein Eduardo, Jose De Gregorio and Jong–Wha Lee, How does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? *Journal of International Economics*, 45: 115 – 135, 1998,
- Brimble Peter and James Sherman, The Broader Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Development in Thailand: Corporate Responses, Paper Presented for High Level Roundtable on FDI and its Impact on Poverty Alleviation, December 1998.
- Buckley Peter and Casson Mark, *The Future of the Multinational Enterprise*, MacMillan, London, 1976.
- Buckley Peter and Casson Mark, The Optimal Timing of a Foreign Direct Investment, *Economic Journal*, Vol. 91 (March), 1981.
- Buffie, S. E., Direct Foreign Investment, Crowding out and Underemployment in the Domestic Economy, *Oxford Economic Paper* 45, 639–667, (1993).
- Caves R., *International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment*, *Economica*, Vol. 38, February 1971.
- Cesar Calderon, Luis Servén, and Norman Loayza, Greenfield Foreign Direct Investment and Mergers and Acquisitions: Feedback and Macroeconomic Effects, Working Paper No.: 3192, Washington DC: World Bank, January 16, 2004.

- Chan Vei-Lin, FDI and Economic Growth in Taiwan's Manufacturing Industries, In Takatoshi Itoh and Anne Krueger, "The Role of Foreign Direct Investment in East Asian Economic Development", Chicago and London: Chicago University Press, 2000.
- Chuang Yih-Chyi and Chi-Mei Lin, Foreign Direct Investment, R & D and Spillover Efficiency: Evidence From Taiwan's Manufacturing Firms, *The Journal of Development Studies*, 35(4), 1999.
- Chuhan Punam, Gabriel Perez-Quiros, and Helen Popper, International Capital Flows: Do Short-term Investment and Direct Investment Differ? Policy Research Working Paper 1669, Washington DC: World Bank, 1996.
- David Dollar, Mary Hallward-Driemeier, and Taye Mengistae, Investment Climate and International Integration, World Bank Policy Research Working Paper No.: 3323, Washington DC: World Bank, June 16, 2004.
- Davidson, R. and MacKinnon, J., Estimation and Inference in Econometrics, New York: Oxford University Press. 1993.
- De Melo Luiz R., Foreign Direct Investment-led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, *Oxford Economic Papers*, 51(1), 1999.
- Djankoy Simeon and Bernard Hoekman, Foreign Investment and Productivity Growth in Czech Enterprises, Policy Research Working Paper 2115, Washington DC: World Bank, 1998.
- Drabek Zdenek and Warren Payne, The Impact of Transparency on Foreign Direct Investment, Staff Working Paper ERAD-99-02, Geneva: World Trade Organization, 1999.
- Dumitrescu, E.-I. and C. Hurlin, Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels., *Economic Modelling*, 29(4): 1450-1460, (2012).
- Dunning J., The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions, *Journal of International Business Studies*, Spring 1988.
- Encarnation Dennis and Louis T. Wells, Investing in development: New Roles for Private Capital? In Theodore Moran (ed.), Washington DC: Overseas Development Council, 1986.
- Ewe-Ghee Lim, Determinants of, and the Relation Between, Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of the Recent Literature, International Monetary Fund, Working Paper (01/175), November 2001.
- Feenstra Robert C. and Gordon H. Hanson, Foreign Direct Investment and relative Wages: Evidence from Mexico's Maquiladoras, NBER Working Paper 5122, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1995.
- Florence Jaumotte, Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revisited, International Monetary Fund, Working Paper (04/206), November 2004.
- Graham Edward H., Foreign Direct Investment in the World Economy, IMF Working Paper WP/95/59, Washington DC: International Monetary Fund, 1995.
- Granger, C. W. J. "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods." *Econometrica* 37(3): 424-438, (1969).
- Gujarati, Basic Econometrics, fourth edition, the McGraw-Hill companies, 2004
- Hausman, J. A. (1978). "Specification Tests in Econometrics." *Econometrica* 46(6): 1251-1271.
- Hong Kyttack, Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970 -1990, *Journal of Economic Development*, 22(1), 1997.

- Hymer S., *The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment*, MIT Press, 1976.
- Im, K. S., M. H. Pesaran and Y. Shin (2003). "Testing for unit roots in heterogeneous panels." *Journal of Econometrics* 115(1): 53–74.
- Kaminski Bartłomiej, *Hungary's International into European Union Markets: Production and Trade Restructuring*, Policy Research Working Paper 2135, Washington DC: World Bank, 1999.
- Kim June-Dond and Sang-In Hwang, *The Role of FDI in Korea's Economic Development*, In Takatoshi Itoh and Anne Krueger, "The Role of Foreign Direct Investment in East Asian Economic Development", Chicago and London: Chicago University Press, 2000.
- Kim W. and E. Lyn, *Foreign Direct Investment Theories, Entry Barriers, and Reverse Investments in U.S. Manufacturing Industries*, *Journal of International Business Studies*, Summer 1987.
- Kindleberger C., *American Business Abroad: Six Lectures on Direct Investment*, New Heaven: Yale University Press, 1969.
- Kitty K. Chan and Edward R. Gemayel, *Risk Instability and the Pattern of Foreign Direct Investment in the Middle East and North Africa Region*, IMF Working Paper (WP/04/139), International Monetary Fund, August 2004.
- Lall Sanjaya and Paul Streeten, *Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1977.
- Levin, A., C.-F. Lin and C.-S. James Chu, *Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties*, *Journal of Econometrics*, 108(1): 1–24, (2002).
- Maddala, G. S. and W. Shaowen (1999). "A Comparative Study of Unit Root Tests With Panel Data and a New Simple Test." *Oxford Bulletin of Economics & Statistics* 61(4): 631.
- Majeed, M. T. and E. Ahmad, *FDI and Exports in Developing Countries: Theory and Evidence*, *The Pakistan Development Review*, 46(4): 735–750, (2007).
- Marcelo Braga Nonnenberg and Mario Jorge Cardoso de Mendonça, *The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries*, 2005.
- Marcelo Braga Nonnenberg and Mario Jorge Cardoso de Mendonça, *The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries*, 2005.
- Markusen James and Anthony Venables, *Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development*, *European Economic Review* (43), 1999.
- Markusen James, Thomas Rutherford and David Tarr, *Foreign Direct Investment in Services and the Domestic Market for Expertise*, Policy Research Working Paper (2413), Washington DC: World Bank, 2000.
- Mody Ashoka and Fang-Yi Wang, *Determinants of Industrial Growth in Coastal China, 1986–89*, *The World Bank Economic Review*, 1(2): 293–325, 1997.
- Moran Theodore, *Foreign Direct Investment and Development*, Washington DC: Institute for International Economics, 1998.
- Mottaleb, K. A. and K. Kalirajan, *Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries: A Comparative Analysis*, *Margin: The Journal of Applied Economic Research* 4(4): 369–404, (2010).

- Moudatsou, A. and D. Kyrkilis, FDI and Economic Growth: Causality for the EU and ASEAN, *Journal of Economic Integration* 26(3): 554–577, (2011).
- Nair-Reichert U. and Weinhold D., Causality Tests for Cross-Country Panels: New Look at FDI and Economic Growth in Developing Countries, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 63(2): 151 – 171, 2001.
- Nauro F. Campos and Yuko Kinoshita, Why Does FDI Go Where it Goes?: New Evidence from the Transition Economies, International Monetary Fund, Working Paper (03/228), November 2003.
- Pierre-Richard Agénor, Does Globalization Hurt the Poor? The World Bank, Washington DC (20433) September 9, 2002.
- Pratibha S.Gaikwad, Gholamreza Fathipour, The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Gross Domestic Production (GDP) in Indian Economy, *Information Management and Business Review*, Vol. 5, No. 8, pp. 411–416, (Aug 2013).
- Ramachandran Vijaya and Manju Kedia Shah, The Effects of Foreign Ownership in Africa: Evidence from Ghana, Kenya and Zimbabwe, RPED Paper No. 81, Washington DC: World Bank, 1997.
- Schneider, F. and B. S. Frey, Economical Political Determinants of FDI, *World Development*, 13:2, 161–175. (1985).
- Schneider, Friedrich and Bruno S. Frey, Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment, *World Development*, Vol. 13, No. 2, pp. 161–175. 1985.
- Stiglitz Joseph, Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability, *World Development*, 28(6), 2000.
- Stiglitz Joseph, Towards a New Paradigm of Development: Strategies, Policies, and Processes, Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva, October 19, 1998.
- Sun Haishun, Macro-economic Impact of Foreign Direct Investment in China (1979 – 1996), 1998.
- Thomsen Stephen, Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment Policies in Development, Working Papers on International Investment, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, 1999.
- Vernon R., International Investment and International Trade in the Product Cycle, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 80, 1966.
- Wooldridge, J. M., *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*, Cambridge, MA: MIT Press, 2002.
- Zhang, K. H. and J. R. Maskusen, Vertical Multinationals and Host Country Characteristics, *Journal of Development Economics* 59, 233–252, (1999).